

الجمهورية التونسية
رئاسةحكومة
الديوان
خلية برمجة ومتابعة العمل الحكومي

محضر
الاجتماع الخامس للجنة المشاريع الكبرى
المنعقد بتاريخ 15 جويلية 2025

الموضوع: التسريع في إنجاز المشاريع الكبرى والمشاريع الاستراتيجية ذات الأولوية لقطاعات الصحة والنقل والتعليم العالي والبحث العلمي:

- استكمال بناء المستشفى الجهوي صنف "ب" بسيطة.
- استكمال بناء المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت.
- إنجاز ميناء بالمياه العميقة ومنطقة الخدمات التوجستية بالنفيضة.

أشرفت السيدة سارة الزغفراني الزنيري، رئيسة الحكومة، يوم الثلاثاء 15 جويلية 2025 بقصر الحكومة بالقصبة على الاجتماع الخامس للجنة المشاريع الكبرى، خصص للنظر في التسريع في إنجاز المشاريع الكبرى والمشاريع الاستراتيجية ذات الأولوية لقطاعات الصحة والنقل والتعليم العالي والبحث العلمي، وذلك بحضور السيدات والسادة:

- | | |
|--|-----------------------|
| وزير الصحة | • مصطفى الفرجاني |
| وزيرة المالية | • مشكاة سلامه الخالدي |
| وزير التجهيز والإسكان | • صلاح الزواري |
| وزير الاقتصاد والتخطيط | • سمير عبد الحفيظ |
| وزير تكنولوجيات الاتصال | • سفيان الهميسي |
| وزير النقل | • رشيد عامري |
| وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية | • وجدي الهذيلي |
| وزير البيئة | • حبيب عبيد |
| محافظ البنك المركزي التونسي | • فتحي زهير النوري |
| مكلف بتسيير الهيئة العليا للطلب العمومي | • الحبيب الدريدي |
| ورئيس الكتابة القارءة للجنة المشاريع الكبرى | • إدريس منحة |
| مدير عام بديوان رئيسة الحكومة | • نزار القلي |
| ورئيس اللجنة الفنية لتسريع إنجاز المشاريع العمومية | |
| مدير بخلية برمجة ومتابعة العمل الحكومي | |



وافتتحت السيدة رئيسة الحكومة أعمال لجنة المشاريع الكبرى، مؤكدة على أهمية تسريع نسق استكمال كل المشاريع العمومية المبرمجة في آجالها لضمان تحقيق التنمية الجهوية والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية بما يساهم في دفع الاستثمار وتوفير فرص التشغيل، طبقاً لسياسة الدولة ووفقاً لتوجهات سيادة رئيس الجمهورية.

وأحالت السيدة رئيسة الحكومة، الكلمة إلى السيد إدريس منجّة، مدير عام بديوان رئيسة الحكومة ورئيس اللجنة الفنية لتسريع إنجاز المشاريع العمومية، الذي تولى تقديم لمحّة عامة عن متابعة تنفيذ قرارات لجنة المشاريع الكبرى بخصوص استكمال إنجاز مشروع بناء المستشفى الجهوي صنف "ب" بسيطولة وبناء المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت، إضافةً لمشروع إنجاز ميناء المياه العميق ومنطقة الخدمات اللوجستية بالنفيضة، المشاريع المقترن إدراجها ضمن قائمة المشاريع العمومية الكبرى ذات الطابع الإستراتيجي أو المعطلة طبقاً لمقتضيات الأمر عدد 497 لسنة 2024 المؤرخ في 24 أكتوبر 2024.

ثم أحالت الكلمة إلى السيد مصطفى الفرجاني، وزير الصحة، الذي تولى تقديم العرض التالي:

I. مشروع بناء المستشفى الجهوي صنف "ب" بسيطولة:

▪ معطيات بخصوص مسار إدراج مشروع المستشفى الجهوي صنف "ب" بسيطولة كمشروع كبير معطل:

- تم إبرام صفة إنجاز مشروع بناء مستشفى جهوي صنف "ب" بسيطولة من ولاية القصرين، مع مقاولات البناء والأشغال العامة "بن حليمة إخوان"، بتاريخ 5 ماي 2016 بمبلغ جملـي قدره 348.785 608 27 د وبمدة تعاقدية بـ 720 يومـا.
- تم تسجيل تأخير في إنهاء أشغال المشروع التي انطلقت بتاريخ 16 ماي 2016، مما أدى إلى فسخ الصفة على حساب المقاولة بتاريخ 9 ديسمبر 2024.
- بلـغت نسبة تقدم إنجاز الأشغال 94%.
- تم خلاص مبلغ 525.812 711 29 دينار بعنوان إنجاز المشروع: أشغال وتنزيـدات وتأرجـح أسعار.
- بتاريخ 27 ديسمبر 2024، تمـت مـراسلة وزارة الصحة، كصاحب منـشـأ، من قبل وزارة التجهيز والإسكان لإعلامـها بـقرار الفـسـخ وـدعـوتـها إـلـى طـلـب إـدـراجـ المـشـرـوـع ضـمـنـ قـائـمـةـ المشارـيـعـ الكـبـرـىـ طـبـقاـ لـلـفـصـلـ 5ـ مـنـ الـأـمـرـ عـدـدـ 497ـ لـسـنـةـ 2024ـ.



- بتاريخ 12 مارس 2025، تم اقتراح إدراج هذا المشروع ضمن قائمة المشاريع الكبرى المعطلة طبقاً لأحكام الفصل 5 من الأمر المذكور وعرضه على لجنة المشاريع الكبرى، من خلال مراسلة واردة من وزارة الصحة.
- تم عرض المشروع على الاجتماع الرابع للجنة المشاريع الكبرى المنعقد بتاريخ 15 أبريل 2025، حيث تمت الموافقة بمقتضى القرار عدد 2 منه على إدراجه ضمن المشاريع الخاضعة للأمر عدد 497 لسنة 2024 المؤرّخ في 24 أكتوبر 2024، وإقرار:
 - ✓ "اعتماد صيغة التفاوض المباشر بالنسبة لأقساط "السوائل" و"الحماية من الحرائق" و"الكهرباء" مع المقاولات المناولة.
 - ✓ اعتماد صيغة الاستشارة لتنفيذ الأشغال المتعلقة بقسط الهندسة المدنية والطرقات والشبكات المختلفة.
- تم الانطلاق في تنفيذ قرارات لجنة المشاريع الكبرى وإعداد مخطط زمني لكافة المراحل ينتهي بموجبه تسليم المشروع قبل موقي السنة الحالية.
- تم ضبط وتدقيق الأشغال التي ستكون موضوع إبرام صفقات جديدة، وذلك إثر إعداد وثيقة جرد في نوعية وكمية الأشغال المنجزة كلياً أو جزئياً والمواد التي زوّدت بها الحضيرة وتبلغها إلى صاحب الصفة التي تم فسخها بتاريخ 26 ماي 2025 وفقاً لمقتضيات الفصل 122 من الأمر 1039 لسنة 2014 المنظم للصفقات العمومية.

▪ بخصوص إجراءات إبرام الصفقات المتعلقة بالمشروع:

- تم، بتاريخ 21 أبريل 2025، دعوة 8 مقاولات اختصاص بـ 0 صنف 4 للتعبير عن اهتمامها للمشاركة في الاستشارة من بين المقاولات التي تتوفر لديها الإمكانيات المهنية والمالية، وعبرت 6 منها عن نية المشاركة.
- تم تسليم ملف الاستشارة للمقاولات المعنية بتاريخ 29 أبريل 2025 وتمت دعوتها لتقديم عروضها في أجل أقصاه يوم 20 ماي 2025 على الساعة 09:00 صباحاً.
- تم دعوة هذه المقاولات لزيارة موقع الحضيرة بتاريخ 09 ماي 2025 وتم تسجيل حضور مقاولتين (2) من المقاولات المدعوّة، مع تسجيل حضور مقاولة "بني هلال للأشغال العامة" المنتسبة بولاية القصرين، والتي عبرت عن رغبتها في المشاركة.
- تم، بتاريخ 09 ماي 2025، تسليم ملف الاستشارة لهذه المقاولة أيضاً، ودعوتها لتقديم عرضها، على غرار المقاولات الستة الأخرى، في أجل أقصاه يوم 20 ماي 2025 على الساعة 09:00 صباحاً وقبلت بذلك.
- تم فتح العروض بتاريخ 20 ماي 2025 من قبل اللجنة الفنية المحدثة بوزارة التجهيز والإسكان طبقاً لأحكام الفصل 7 من الأمر عدد 497 لسنة 2024 وتم تسجيل مشاركة وحيدة لمقاولة "بني هلال للأشغال العامة" التي اقترحت عرضاً مالياً يبلغ 101.213.276 د.ت، والذي أصبح بعد تصحيح الأخطاء 850,699.281 د.



- أفضت مناقشة العرض المالي لمقاولة "بني هلال للأشغال العامة" إلى التخفيض فيه بـ 192,310 د (ما يعادل 5.2% من مجمل العرض المالي ل المقاؤلة)، ليصبح الفارق بين عرض المقاولة وتقديرات المصممين 35% عوضاً عن 43%， ويصبح مبلغ العرض بعد التخفيض وباعتبار الأداءات 658,389 د، عوضاً عن 646,646 د. 850,699 د 12,281 د.
 - اعتبرت اللجنة الفنية المحدثة بوزارة التجهيز والإسكان طبقاً لأحكام الفصل 7 من الأمر عدد 497 لسنة 2024 أنّ عرض " مقاولة بنى هلال للأشغال العامة" البالغ 658,389 د، بعد المناقشة مقبول إجمالاً خاصة في ظلّ استعجالية استكمال أشغال مشروع المستشفى الجهوبي صنف "ب" بسيطولة المعطل منذ سنة 2016 وفي ظل الشروط المتعلقة بتنفيذ بقية أشغال المشروع المتمثلة أساساً في أنّ الأثمان ثابتة وغير قابلة للمراجعة وأنّ الأجال التعاقدية لا تتجاوز 120 يوماً.
- بخصوص إجراءات التفاوض لإعداد مشاريع العقود المتعلقة بالأقساط الخاصة:**
- تم، بتاريخ 7 أفريل 2025، دعوة المقاولات المناولة بالصفقة الأصلية لاجتماع بالإدارة العامة للبنيات المدنية للتثبت من مدى قبول هذه المقاولات لاستكمال الأشغال المتعلقة بالأقساط الموكولة إليها في إطار الصفقة الأصلية.
 - عبرت جميع المقاولات المعنية على قبول المقترح المتمثل في استكمال الأشغال بنفس أسعار الصفقة الأصلية التي أبرمت منذ سنة 2016 (صفقة في قسط وحيد ذات أسعار قابلة للمراجعة) وبنفس الشروط وفي أجل 120 يوماً.
 - بادرت مقاولتنا "القروي وشركاؤه" و"SEGE"، خلال هذا الاجتماع، بإعلام الإداره بانتهاء صلوحية التأهيل وتقديمهما طلب تجديد للمصالح المختصة بالوزارة.
 - تمت دعوة المصممين إلى إعداد مشاريع الصفقات على أساس الكميات التي تم ضبطها بناء على الجرد الذي تم إعداده وتبلغه إلى صاحب الصفقة الأصلية التي تم فسخها.
- المقترح النهائي لوزارة التجهيز والإسكان، صاحب المنشأ المفوض، بخصوص إبرام الصفقات المتعلقة بمشروع استكمال إنجاز المستشفى:**

- تقرّح وزارة التجهيز والإسكان إسناد الصفقات المتعلقة بجميع الأقساط الخاصة بمشروع "استكمال أشغال مشروع بناء مستشفى جهوي صنف "ب" بسيطولة من ولاية القصرين" ، كالتالي:



طبيعة الأثمان	مبلغ الصفقة بالدينار (باعتبار الأداءات)	المقاولة	القسط
ثابتة وغير قابلة للمراجعة	11. 646. 658,389	مقاولة بنى هلال لأشغال العامة	"الهندسة المدنية والطرقات والشبكات المختلفة"
قابلة للمراجعة	1.999. 513,553	القروي وشركاؤه	"السوائل"
	919. 793,864	SEGE	"الكهرباء"
	327. 063,170	EBE	"الحماية من الحرائق"
	304. 598,231	SIT	"الهاتف والشبكات الإعلامية"

▪ ملاحظات الكتابة القارة للجنة المشاريع الكبرى:

تطبيقاً لمقتضيات الفصل 3 من الأمر عدد 497 لسنة 2024، أثارت الكتابة القارة للجنة المشاريع الكبرى مجموعة من المسائل بخصوص إجراءات الإسناد الخاصة بالصفقات المتعلقة بالمشروع والتي تمت إحالتها إلى وزارة التجهيز والإسكان بمقتضى مكتوب مؤرخ في غرة جويلية 2025. وتعلق هذه المسائل خاصة بما يلي:

✓ بخصوص إجراءات الاستشارة المتعلقة بقسط "الهندسة المدنية والطرقات والشبكات المختلفة":

- تقديم توضيحات بخصوص الطريقة والمعايير التي تم اعتمادها لضبط قائمة النهاية للمقاولات التي تمت استشارتها.

- تقديم ما يفيد بدعة المقاولات التي عبرت عن اهتمامها بالمشاركة إلى توضيح الأسباب التي حالت دون مشاركتها في الاستشارة.

- تقديم توضيحات بخصوص تسجيل حضور مقاولة "بني هلال لأشغال العامة" خلال الجلسة المتعلقة بزيارة موقع الحضيرة بتاريخ 9 ماي 2025، علماً أنّ هذه المقاولة لم تكن ضمن قائمة الشركات التي تمت دعوتها بتاريخ 21 أفريل 2025 للمشاركة في الاستشارة.

- تقديم توضيحات بخصوص طريقة ضبط المهندس المعماري المشرف على المنشآت والكميات الأشغال التي تم على أساسها الإعلان عن الاستشارة بعد فسخ الصفقة الأصلية.



- تقديم معطيات وإيضاحات بخصوص توفر المؤهلات والضمانات المهنية والمالية لإنجاز الصفقة لدى مقاولة "بني هلال للأشغال العامة".
- تبرير عدم دعوة المشاركين في الاستشارة بتقديم ما يؤيد إنجازهم لمشاريع لها نفس درجة التشغّب الفنّي والمالي لمشروع بناء المستشفى الجهوي بسيطة.
- تقديم ما يؤيد إعلام مقاولة "بني هلال للأشغال العامة" بالإصلاحات التي تم إدخالها على عرضها المالي.
- تقديم الأساس الذي اعتمدته لجنة تقييم العروض لاعتبار المبلغ الخاص بالفصل N.11.10 (Réfection porte et ensemble de portes et chasis en aluminium) ضمن المبلغ الجملي للعرض، رغم عدم إدراجه ضمن العرض المالي من قبل مقاولة "بني هلال للأشغال العامة".
- تقديم معطيات بخصوص الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها تبعاً للتوصيات لجنة تقييم العروض المضمنة بتقريرها.

✓ بخصوص مشاريع العقود المتعلقة بالأقساط الخاصة:

- تقديم توضيحات بخصوص ما تمت ملاحظته من شطب للفصل 4 من وثيقة التعهد الخاصة بمشروع عقد صفة قسط "السوائل"، والمتعلق بالتزام مقاولة "القروي وشركاؤه" بعرضها لمدة 120 يوماً وبأنه يتجاوز هذه المدة يحق لها التراجع كتابياً، وأنه إذا لم تمارس هذا الحق قبل إسناده الصفقة، تصبح ملزمة تجاه صاحب المنشأ المفروض.
- تقديم توضيحات بخصوص ما تم التنصيص عليه بالفصل 1 من وثيقة التعهد الخاصة بمشروع عقد صفة قسط "السوائل" من أن "الأثمان ثابتة وغير قابلة للمراجعة"، على خلاف ما تم التنصيص عليه بالتقرير المتعلق بتقديم المشروع.
- تأكيد أو نفي المحافظة على نفس قاعدة مراجعة الأثمان المعتمدة في الصفقة الأصلية. وفي صورة وجود تعديلات، تحديدها وتبريرها.
- حصر جميع الإخلالات والتحفظات التي تعلقت بتنفيذ الأشغال من قبل المقاولات المناولة المقترح إبرام صفقات بالتفاوض المباشر معها في إطار تنفيذ الصفقة الأصلية.
- تقديم معطيات وإيضاحات بخصوص توفر الضمانات المهنية والمالية في المقاولات المقترح التعاقد معها، خاصة في ما يتعلق بصلوية المصادقات المطلوبة وعدم وجود هذه المقاولات في وضعيات منع من المشاركة في الصفقات العمومية.
- القيام بمقارنة بين المبلغ النهائي بالأقساط الخاصة المقترح إبرام صفقات في شأنها بالتفاوض المباشر مع المقاولات المناولة ومبلغ الصفقة الأصلية المتعلقة بنفس الموضوع في حال تفعيل قاعدة مراجعة الأثمان المضمنة بها والإقرار بمقبولية المبالغ التي تم التوصل إلىها.



- تقديم معطيات بخصوص الإجراءات التي تم اتخاذها تبعاً لتوصيات لجنة المشاريع الكبرى وفقاً لمضمون محضر جلستها المنعقدة بتاريخ 15 أبريل 2025، المتعلقة خاصة بـ:

- القيام بدراسة لتكلفة الماليّة الإضافيّة المترتبة عن عدم موافقة تنفيذ الصفقة في إطار العقد الأصلي واللجوء إلى إبرام صفقات بالتفاوض المباشر مع المقاولات المناولة.
 - اتّخاذ الاحتياطات الضروريّة لضمان توفر الاعتمادات اللازمّة لموافقة تنفيذ المشروع في الأجل المحدّد له.
- إجابة وزارة التجهيز والإسكان على ملاحظات الكتابة القارئة لجنة المشاريع الكبرى:

• بخصوص إجراءات الاستشارة المتعلقة بقسط الهندسة المدنيّة والطرقات والشبكات المختلفة:

- تم اختيار المقاولات المتحصلة على ترخيص بـ 0 ص 4 أو أعلى، وقدّرت الإدارة أنّ هذا النوع من المقاولات لها الضمانات المهنيّة والماليّة لتنفيذ ما تبقى من أشغال هذا المشروع.
 - يمكن تفسير عدم مشاركة المقاولات التي تم استشارتها بتنوع المشاريع التي في عهدها حالياً وعدم قدرتها على إنجاز مزيد من المشاريع في الوقت الحالي وكذلك بطبيعة الأشغال موضوع الاستشارة المتمثلة في استكمال أشغال غير منتهية وما يتطلّبه ذلك من تحمل مسؤولية خلال فترة الضمان.
 - اتصل وكيل مقاولة "بني هلال للأشغال العامة" إثر الجلسة المتعلقة بزيارة موقع الحضيرة بتاريخ 9 ماي 2025 وعبر على اهتمامه بالمشاركة في الاستشارة، لا سيّما أنّ المقاولة منتصبة بالجهة.
 - اعتمد المهندس المعماري المشرف على المشروع لضبط التقديرات، على الأثمان المتداولة بالسوق، من جهة، ونوعية الأشغال المقترح إنجازها، من جهة أخرى، خاصة في ما يتعلّق بإدخال إصلاحات على بعض الأشغال التي تم إنجازها قبل فسخ الصفقة الأصلية. وقد قدّم المهندس المعماري التوضيحة في تقرير أعدّ للغرض.
 - المقاولة المقترحة التعاقد معها متحصلة على تأهيل في ممارسة النشاط بـ 0 صنف 4 وقدّمت تعهداً طبقاً لشروط الاستشارة في توفير الموارد البشرية اللازمّة لإنجاز المشروع والضمانات الماليّة المطلوبة. كما قدّمت المقاولة قائمة في بعض المشاريع المنجزة من قبلها. إنّ الأشغال موضوع الاستشارة ليست ذات تشعب فني أو مالي، وبالتالي تمت دعوة المقاولات التي تتوفر لديها الكفاءة الماليّة والمهنيّة لإنجاز هذا النوع من الأشغال، وذلك
- طبقاً للفصل عدد 6 من الأمر عدد 497 لسنة 2024.



- تم تقييم عرض المشارك مقاولة "بني هلال للأشغال العامة" طبقاً لمنهجية التقييم المنصوص عليها بملف الاستشارة ووفقاً لما نصّ عليه الفصل عدد 22 من قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 25 نوفمبر 2024، علماً أنّ المقاولة تقدّمت بكافة التعهادات المطلوبة بملف الاستشارة (توفير الموارد البشرية اللازمة وإنجاز الأشغال خلال 120 يوماً).

- تم إعلام مقاولة "بني هلال للأشغال العامة" خلال الجلسة المنعقدة بتاريخ 28 ماي 2025 بالإصلاحات التي تم إدخالها على عرضها المالي.

- عملاً بالإجراءات المعتمدة في الصفقات العمومية، تم اعتبار المبلغ الخاص بالفصل N.11.10 (Chassis fixe en aluminium pour comptoir) مُدرج ضمن العرض المالي وتم إعلام المقاولة بذلك وقد قبلت بهذا التمثيل، من خلال إمضاء محضر في الغرض بتاريخ 28 ماي 2025 (القيمة المتعلقة بهذا الفصل لا تتجاوز 0,07 % من قيمة الصفقة).

- تمت تجزئة الأشغال موضوع جدول الأسعار إلى جزئين:

- جزء يخصّ استكمال أشغال غير منتهية، موضوع فصول بالصفقة الأصلية.
 - جزء يخصّ إصلاح أشغال تم إنجازها، موضوع فصول أخرى تم اقتراحتها، وذلك في إطار التعمق في تحليل العرض المالي للمقاولة.
- علماً أنّ المصمّمين مطالبون ضمن مهامهم بالثبت في حسن تنفيذ الصفقة وخاصة الأشغال المتعلقة بالإصلاحات.

▪ بخصوص مشاريع العقود المتعلقة بالأقساط الخاصة:

- تمت صياغة مشاريع عقود الصفقات المتعلقة بالأقساط الخاصة باعتماد أثمان الصفقة الأصلية وشروطها مع التخفيض في نسبة الحجز بعنوان الضمان من 10% إلى 5% بالنسبة لجميع الأقساط الخاصة تطبيقاً لمنشور رئيس الحكومة عدد 27 بتاريخ 7 نوفمبر 2024.

- تمت المحافظة على نفس قاعدة مراجعة الأثمان المعتمدة في الصفقة الأصلية بالنسبة لجميع الأقساط الخاصة.

- لم يتم تسجيل إخلالات أو تحفّظات في إطار تنفيذ الصفقة الأصلية من قبل المقاولات المقترحة التعاقد معها.

- تعتبر المقاولات المقترحة التعاقد معها من بين المقاولات التي تتوفر لديها الكفاءة المهنية والمالية وليست من المقاولات الممنوعة من المشاركة في الصفقات العمومية.

- بخصوص ما تمت ملاحظته من شطب للفصل 4 من وثيقة التعهد الخاصة بمشروع عقد صفقة قسط "السوائل"، والمتعلق بالالتزام مقاولة "القروي وشركاؤه" بعرضها لمدة 120 يوماً وبأنه بتجاوز هذه المدة يحق لها التراجع كتابياً، وأنه إذا لم تمارس هذا الحق قبل إسناده الصفقة، تصبح ملزمة تجاه صاحب المنشأ المفوض، فقد وقع سهو في طباعة النسخة النهائية من وثيقة التعهد الخاصة بمشروع عقد صفقة قسط "السوائل" المذكور حيث تم تداركه وتم موافاة الكتابة القارئة للجنة المشاريع الكبرى بها.



- بتطبيق قاعدة مراجعة الأسعار إلى حدود شهر جوان 2025، أفضت إلى المبالغ التالية:

"الهاتف والشبكات الإعلامية"	"الحماية من الحرائق"	"الكهرباء"	"السوائل"	القسط
SIT	EBE	SEGE	القروي وشركاؤه	المقاولة
د 304 598,231	د 327 063,170	د 919 793,864	د 1 999 513,553	مبلغ الصفقة
%68	%73	%68	%76	الضارب
209 467,939	240 977,200	632 529,363	1 529 423,918	مبلغ المراجعة
511 725,028	565 819,284	1 545 253,692	3 519 143,853	المبلغ الجملـي

ونظرا إلى أن قاعدة مراجعة الأثمان تعتمد المؤشرات المضبوطة من قبل الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، فهي تعتبر مقبولة.

- باعتبار صدور قانون المالية لسنة 2025 وخاصة الفصل 65 منه والقاضي بمواصلة احتساب مراجعة الأسعار بعد بلوغ سقف خطايا التأخير، فإنه لا توجد كلفة مالية إضافية في إبرام الصفقات بالتفاوض المباشر مع المقاولات المناولة لهذه الأقساط، لأنّه سيتم اعتماد نفس الأسعار الأصلية للصفقة التي تم فسخها.

- تم إعلام وزارة الصحة بمبالغ الصفقات المقترحة لتوفير الاعتمادات الازمة، علما أن التعطيلات في تنفيذ المشروع كانت راجعة للمقاولة ولم يكن من أسبابها النقص في الاعتمادات.

▪ مقتراح الكتابة القارة للجنة المشاريع الكبرى بخصوص مقترنات إسناد الصفقات المتعلقة بمشروع استكمال أشغال بناء المستشفى الجهوي صنف "ب" بسيطـة من ولاية القصرين:

- اعتمادا على المعطيات المدونة بالملف وتلك المقدمة من قبل وزارة التجهيز والإسكان، والمتمثلة خاصة في ما يلي:

✓ موافقة اللجنة الفنية المحدثة بوزارة الصحة، بمقتضى قرار وزير الصحة بتاريخ 7 جانفي 2025، ضمن محضر جلستها بتاريخ 11 فيفري 2025 على إدراج مشروع المستشفى الجهوي صنف "ب" بسيطـة ضمن قائمة المشاريع الكبرى المعطلة واقتراح إبرام الصفقات المتعلقة بالأقساط الخاصة.



- ✓ بالتفاوض المباشر مع مقاولات المناولة في المشروع كما يلي:
 - قسط السوائل : القروي وشركاؤه
 - قسط الحماية من الحرائق : EBE
 - قسط الكهرباء : SEGE
 - قسط الهاتف والشبكات الإعلامية : SIT
- وتنظيم استشارة بالنسبة لقسط الهندسة المدنية والطرقات والشبكات المختلفة.

✓ موافقة لجنة المشاريع الكبرى خلال اجتماعها الرابع المنعقد بتاريخ 15 أبريل 2025 على إدراج استكمال أشغال مشروع بناء المستشفى الجاهي صنف "ب" بسيطة ضمن قائمة المشاريع الكبرى ذات الطابع الإستراتيجي المعطلة وعلى مقتراح وزارة الصحة اعتماد صيغة التفاوض المباشر بالنسبة لأقساط السوائل والحماية من الحرائق والكهرباء والهاتف والشبكات الإعلامية مع المقاولات المناولة واعتماد صيغة الاستشارة لتنفيذ الأشغال المتعلقة بقسط الهندسة المدنية والطريقات والشبكات المختلفة مع المقاولات المؤهلة مهنياً ومالياً وإنجاز الجزء المتبقى من الأشغال.

✓ التقى، خلال تنظيم الاستشارة المتعلقة باختيار مقاولة لمواصلة إنجاز أشغال قسط "الهندسة المدنية والطريقات والشبكات مختلفة" بالإجراءات المنصوص عليها بالأمر عدد 497 لسنة 2024 وبقرار رئيس الحكومة المؤرخ في 25 نوفمبر 2024 المتعلق بالمصادقة على دليل الإجراءات الخاص بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى.

✓ أنّ مشاركة "مقاولةبني هلال للأشغال العامة" كانت خلال آجال المشاركة وقد تم فتح عرضها خلال جلسة فتح العروض المحددة بالوثائق الخاصة بالمنافسة.

- تأكيد وزارة التجهيز والإسكان على أن:

✓ الأشغال المتعلقة بالاستشارة ليست ذات تشعب فني أو مالي وقد تمت دعوة المقاقولات التي تتوفر لديها الكفاءة المالية والمهنية لإنجاز هذه الأشغال، وذلك طبقاً للفصل 6 من الأمر عدد 497 لسنة 2024.

✓ تقييم عرض "مقاولةبني هلال للأشغال العامة" تم طبقاً لمنهجية التقييم المنصوص عليها بملف الاستشارة ووفقاً لما نصّ عليه الفصل 22 من قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 25 نوفمبر 2024 وأنّ المقاولة تقدّمت بكلّة التّعهّدات المطلوبة بملف الاستشارة (توفير الموارد البشرية الالزمة وإنجاز الأشغال خلال 120 يوماً).



✓ العرض المالي للمشارك "مقاولةبني هلال للأشغال العامة"، بعد أن تمت مناقشه مع المقاولة، يعتبر مقبولا إجمالا، وذلك بعد التخفيض فيه بقيمة 192,310 د (أي ما يعادل 5.2% من مجمل عرضها المالي) ليصبح 658,389 د عوضا عن 850,699 د، علمًا أن الفارق تبرره اللجنة الفنية المحدثة بوزارة التجهيز والإسكان على معنى الفصل 7 من الأمر عدد 497 لسنة 2024 بطبيعة هذه البنود التي يصعب تحديد قيمتها بدقة كما أن هذا الفارق سيتم توريده على كاهل المقاولة التي تم فسخ الصفقة الأصلية معها على حسابها نظرا أنها مطالبة بإنجاز هذه البنود طبقا للمواصفات الفنية المبينة بالصفقة.

- تأكيد وزارة التجهيز الإسكان، بالنسبة لمشاريع العقود المقترن بإبرامها مع مقاولة القروي وشركاؤه بخصوص قسط السوائل ومقاولة EBE بخصوص قسط الحماية من الحرائق ومقاولة SEGE بخصوص قسط الكهرباء ومقاولة SIT بخصوص قسط الهاتف والشبكات الإعلامية، على أنه:

- ✓ تمت صياغة مشاريع عقود الصفقات المتعلقة بالأقساط الخاصة باعتماد أثمان الصفقة الأصلية وشروطها مع التخفيض في نسبة الحجز بعنوان الضمان من 10% إلى 5% بالنسبة لجميع الأقساط الخاصة، وذلك حسب منشور رئيس الحكومة عدد 27 بتاريخ 7 نوفمبر 2024.
- ✓ تمت المحافظة على نفس قاعدة مراجعة الأثمان المعتمدة في الصفقة الأصلية بالنسبة لجميع الأقساط الخاصة،
- ✓ لم يتم تسجيل إخلالات أو تحفظات في إطار تنفيذ الأشغال موضوع الصفقة الأصلية بخصوص المقاولات المقترن التعاقد معها،
- ✓ المقاولات المقترن التعاقد معها تعتبر من بين المقاولات التي تتوفّر فيها الكفاءة المهنية والمالية كما أنها ليست من المقاولات الممنوعة من المشاركة في الصفقات العمومية،
- ✓ سيتم العمل على أن تستكمل مقاولتا "القروي وشركاؤه" و"SEGE" ملفيهما بالتأهيل المطلوب قبل تاريخ إبرام الصفقات.

ويقترح على لجنة المشاريع الكبرى المصادقة على مقترن وزارة التجهيز والإسكان، صاحب المنشأ المفوض، المتمثل في إبرام الصفقات المتعلقة بالأقساط الخاصة بقسط الهندسة المدنية والطرق والشبكات والأقساط الخاصة المتعلقة باستكمال أشغال مشروع بناء المستشفى الجهوبي صنف "ب" بسيطة من ولاية القصرين، وفقاً لمقترنات الإسناد المضمنة التالية:



طبيعة الأثمان	مبلغ الصفقة بالدينار (باعتبار الأداءات)	المقاولة	القسط
ثابتة وغير قابلة للمراجعة	11. 646. 658,389	بني هلال للساغل العامة	"الهندسة المدنية والطرقات والشبكات المختلفة"
قابلة للمراجعة	1. 999. 513,553	القروي وشركاؤه	"السوائل"
	919. 793,864	SEGE	"الكهرباء"
	327. 063,170	EBE	"الحماية من الحرائق"
	304. 598,231	SIT	"الهاتف والشبكات الإعلامية"

وإثر ذلك، افتتحت السيدة رئيسة الحكومة بباب النقاش، فكانت أهم التدخلات كما يلي:

▪ السيد فتحي زهير النوري، محافظ البنك المركزي التونسي:

- بين أن الدراسات المنجزة سنة 2021 أثبتت أن كل دينار يقع تخصيصه للاستثمار يمكن من تحقيق ما قدره 900 مليم إلى 1600 مليم بعنوان نسبة النمو على المدى القصير وما قدره 1800 مليم على المدى الطويل، وهو يعد مؤشرا جيدا يقترب من المستوى العالمي، مشيرا إلى أن الإشكال الحقيقي يكمن في تفعيل البرامج التنموية وفي نقص الحكومة، مما يستدعي بذل مجهودات إضافية لتفادي التأخير في تنفيذ المشاريع العمومية ورفع التعطيلات التي تعترض إنجازها والحرص من قبل الوزير القطاعي المعنى على المتابعة الدقيقة لتنفيذها.
- دعا إلى دراسة الأسباب الحقيقة التي أدت إلى الوضعية الحالية لمقاولات البناء والأشغال العامة.
- اقترح، لمزيد من النجاعة، أن تقوم الوزارات سنويا بتحديد قائمة المشاريع الراجعة لها بالنظر وتعمل وزارة المالية على توفير الاعتمادات الضرورية لإنجازها ويتم الشروع في إجراءات الخلاص منذ شهر جانفي من كل سنة، مع الحرص على إيلائها المتابعة اللازمة.
- أوضح أن التأخير المسجل في تنفيذ عديد المشاريع له عدة أسباب غير التأخير في خلاص المقاولات، ومنها خاصة عدم معرفة ديون المقاولات لدى الدولة.



▪ السيد الحبيب الدرديي، مكلف بتسهير الهيئة العليا للطلب العمومي:

- بين أن الإجراءات التي تم اعتمادها تقترب بفسخ الصفة الأصلية على حساب مقاولة البناء والأشغال العامة "بن حليمة إخوان" لحفظ الإدارة وشدد على ضرورة استيفاء كل إجراءات معاينة ما تم إنجازه وما لم يتم إنجازه والتقييد بالأجال والطرق القانونية في تبليغ مقاولة البناء والأشغال العامة "بن حليمة إخوان" بقرارات الإدارة المترتبة عن فسخ الصفة معها على حسابها.
- أشار إلى أن مقاولة "بني هلال للأشغال العامة" لم تتم دعوتها لتقديم عرض وقد حضرت بصفة تلقائية يوم الزيارة الميدانية لموقع المشروع، وهي الوحيدة التي شاركت في طلب العروض.

▪ السيد رشيد عامري، وزير النقل:

- اقترح وضع رزنامة واضحة على ذمة وزارة المالية ليتم خلاص المقاولات المكلفة بتنفيذ المشاريع العمومية في آجالها.

▪ السيد مصطفى الفرجاني، وزير الصحة:

- أشار، بخصوص الاعتمادات التكميلية اللازمة لاستكمال أشغال مشروع المستشفى الجهوي بسيطة، إلى وجود فواضل اعتمادات بقيمة 3 مليون دينار وفواضل أخرى محمولة على اعتمادات المستشفيات العمومية بقيمة 14 مليون دينار، يمكن تخصيصها للغرض.
- اقترح إحداث خلية لمتابعة استكمال المشاريع العمومية، تضم ممثلين عن وزارتي الصحة والتجهيز والإسكان، إضافة لوالى الجهة كتجربة نموذجية وتتولى إعداد تقارير أسبوعية ودورية حول تقدم تنفيذ أشغال مشروع بناء المستشفى الجهوي صنف "ب" بسيطة من ولاية القصررين والإشكاليات المطروحة، بما يمكن من التدخل السريع لحلتها.
- دعا إلى القيام بمتابعة شهرية من قبل رئاسة الحكومة لإنجاز مشروع بناء المستشفى الجهوي صنف "ب" بسيطة من ولاية القصررين والمدرسة الوطنية للمهندسين ببوزرت.

▪ السيد حبيب عبيد، وزير البيئة:

- اقترح إسناد المشاريع الكبرى رمزا على مستوى المحاسبة العمومية للتسريع في خلاص المقاولات المكلفة بإنجازها في آجال قصيرة.
- دعا إلى التدقيق في الملاحظات المقدمة من قبل الكتابة القارة للجنة المشاريع الكبرى اعتباراً لتعددها.



▪ **السيد إدريس منجّة، رئيس اللجنة الفنية لتسريع إنجاز المشاريع العمومية:**

- اقترح تركيز نقطة تنسيق واتصال صلب وزارة المالية تكلّف بالتنسيق مع الوزارات المعنية لتأمين خلاص المقاولات المكلفة بتنفيذ المشاريع العمومية التي تم استئناف إنجازها، تفادياً لتعطّلها من جديد وبما يمكن من مراعاة السيولة المالية المتوفرة.

▪ **السيد صلاح الزواري، وزير التجهيز والإسكان:**

- أكد على ضرورة توفير الاعتمادات بالتنسيق مع وزارة الصحة للمرور لإتمام العقود.
- بين أنه سيتم التعهد من قبل وزارة التجهيز والإسكان بتمكين المقاولات التي قدمت مطالب تأهيل من المصادقات «les agréments» اللازمة في أجل أقصاه تاريخ 23 جويلية 2025.

- أوضح أن وزارة التجهيز والإسكان قد قامت بعد التنسيق مع كل المتدخلين، بالتعهد باستكمال الأشغال المتبقية من المشروع طبقاً لقرارات لجنة المشاريع الكبرى المنعقدة بتاريخ 15 أفريل 2025.

- أشار إلى أن كل المؤشرات المتعلقة بتنفيذ مشروع بناء المستشفى الجهيوي صنف "ب" بسيطة من ولاية القصرين جيدة، بما يمكن من الانتهاء من أشغال الهندسة المدنية واستكمال أشغال مشروع المستشفى الجهيوي بسيطة من ولاية القصرين خلال أربعة أشهر ابتداء من تاريخ الإذن بالانطلاق في الأشغال.

- اقترح إعطاء الأولوية لخلاص المقاولات المكلفة بإنجاز عدد من المشاريع ذات الأولوية ضمناً لاستكمال هذه المشاريع في الآجال، من خلال القيام بالخلاص الحيني لكشوفات الحسابات. ومن شأن الانتظام في الخلاص أن يبعث برسالة طمأنة للمقاولات والبنوك ويساهم في استكمال تنفيذ المشاريع ذات الأولوية.

- دعا إلى التدخل لدى الخزينة العامة لتفادي التأخير في خلاص كشوفات الحسابات الخاصة بالمقاولات المكلفة بتنفيذ المشاريع العمومية وإعطائهما الأولوية.

▪ **السيدة مشكاة سلامة الخالدي، وزيرة المالية:**

- أكدت على ضرورة التثبت من القدرة المالية والمهنية للمقاولات الصغرى والمتوسطة لاستكمال مشروع بناء المستشفى الجهيوي صنف "ب" بسيطة من ولاية القصرين.

- أشارت إلى أن مقترح وزير البيئة المتعلق بإسناد المشاريع الكبرى رمزاً على مستوى المحاسبة العمومية للتسريع في خلاص المقاولات المكلفة بإنجازها في آجال قصيرة يمكن الاستجابة له باعتبار أن مبدأ وحدة الميزانية لا يسمح بذلك.



- أكدت على أهمية وضع جدول قيادة يمكّن من معرفة المقاولات التي سيتم خلاصها وضبط قيمة المبالغ المستوجبة، باعتبار أنه في ظل الوضع الحالي على مستوى الولايات لا يمكن معرفة مبالغ الكشوفات على الحساب والمبالغ المستحقة.
- أوضحت أن التعطيلات في تنفيذ المشروع لم يكن من أسبابها النقص في الاعتمادات المرصودة لفائدة المشروع كما تم تأكيده بالوثيقة المقدمة، مع الإشارة إلى أنه عملياً توجد صعوبة في ضبط الاعتمادات المطلوبة لمشروع معين بالدقة المطلوبة، وذلك في غياب نظام معلوماتي يمكن من متابعة حينية لمدى تقدم الإنجاز المادي والمالي لهذه المشاريع، إضافة إلى عدم توقيع الوزارة المعنية (صاحب المنشأ) تقديم المعطيات الدقيقة والإضافية حول تقدم المشروع واحتياطاته الفعلية من التمويل.
- بيّنت أن التأخير الحاصل في خلاص المقاولات المكلفة بإنجاز عدد من المشاريع ليس مردّه نقص في الاعتمادات وإنما من بين أسبابه الصعوبات التي تشهدها المالية العمومية في ما يتعلق بتوفّر السيولة الكافية.
- دعت إلى إضافة عضو ممثل عن وزارة المالية في اللجنة المشتركة التي سيتم إحداثها لمتابعة خلاص المقاولات المكلفة بإنجاز المشاريع العمومية التي يتم إنجازها.

▪ **السيد سفيان الهميسي، وزير تكنولوجيات الاتصال:**

- أوضح أن المنظومة الإعلامية لمتابعة المشاريع العمومية جاهزة وسيتم تنظيم ثلاث ورشات عمل لنقديمها، وذلك على النحو التالي:
 - ورشة عمل أولى ستتعدّد بتاريخ 25 جويلية 2025، بحضور ممثلي مصالح رئاسة الحكومة وزارتي المالية والاقتصاد والتخطيط
 - ورشة عمل ثانية، سيحدّد تاريخ انعقادها لاحقاً، تكون بحضور ممثلي وزارات الصحة والتجهيز والإسكان وتكنولوجيات الاتصال.
 - ورشة عمل ثالثة ستتعدّد بالمدرسة الوطنية للإدارة، يتم دعوة كل الوزارات للحضور.
- بين أنه يتم حالياً تطوير منظومة لمتابعة إجراءات خلاص المقاولات المكلفة بتنفيذ المشاريع العمومية ولا تزال وزارة تكنولوجيات الاتصال في انتظار موافاتها بملحوظات الهيئة العليا للطلب العمومي قبل موقي شهر جويلية 2025.

وأكّدت السيدة رئيسة الحكومة، في هذا الإطار، أنه بالنسبة لكل المشاريع العمومية بصفة عامة، يتعيّن على كل الوزارات والهيآت العمومية المتدخلة في تنفيذ هذه المشاريع التنسيق فيما بينها لفضّ كل الإشكاليات الإجرائية والعقارية بصفة مشتركة لتسريع إتمام هذه المشاريع في الآجال المحددة لها وإعطاء الأولوية القصوى لخلاص المقاولات المكلفة بتنفيذ المطالبات الجارية، مع دعوة كل من وزارة المالية والبنك المركزي التونسي لمرافقة عملية الخلاص.



ودعت وزارة تكنولوجيات الاتصال إلى التسريع في نسق استكمال كل مشاريع الرقمنة والتحول الرقمي للإدارات، مع الانطلاق في مرحلة أولى، بالهيأكل العمومية التي تعامل مباشرة مع المواطن والمستثمر.

كما دعت وزارة المالية إلى العمل على توفير الاعتمادات اللازمة في ميزانية سنة 2026 لكل الوزارات لتقديم بتركيز نظام الجودة بها وبكاففة الهيأكل العمومية تحت إشرافها، مع الانطلاق في مرحلة أولى، بتلك التي تعامل مباشرة مع المواطن والمستثمر، وأخذ هذا المعطى بعين الاعتبار في إطار إعداد ميزانياتها.

وأكّدت، من جهة أخرى، على ضرورة العمل على أن يدخل المستشفى الجهوي صنف "ب" بسيطولة من ولاية القصرين حيز الاستغلال خلال سنة 2025.

ثم أحالت السيدة رئيسة الحكومة الكلمة إلى السيد صلاح الزواري، وزير التجهيز والإسكان، الذي تولى نيابة عن السيد منذر بلعيد، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، تقديم عرض حول:

II. مشروع استكمال بناء المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت:

- ❖ تذكير بمسار إدراج المشروع ضمن قائمة المشاريع الكبرى المعطلة:
- معطيات عامة حول المشروع:

- تم إبرام صفقة إنجاز مشروع بناء المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت مع مقاولة البناء والأشغال العامة "بن حليمة إخوان" بتاريخ 8 سبتمبر 2014 بمبلغ جملي قدره 202.318.29 د، موزع كما يلي :

- ✓ المبلغ الأصلي للصفقة: 19.613.288,975 دينار.
- ✓ الملحق عدد 1: 2.533.667,090 دينار، ويتعلق بإضافة أسقف جديدة ودراسات وأشغال تدعيم للهيأكل.
- ✓ الملحق عدد 2: 6.960.153,753 دينار، ويتعلق بإضافة بنود تخص الإصلاح والتثبيت من بعض الأشغال المنجزة.
- ✓ الملحق عدد 3: 96.092,500 دينار، ويتعلق بإضافة بنود جديدة.



- حددت المدة التعاقدية الأصلية بـ 720 يوماً، ثم تم تمديدها على النحو التالي:

✓ 540 يوماً بموجب الملحق عدد 1،

✓ 330 يوماً بموجب الملحق عدد 2،

لتصبح المدة التعاقدية الجملية 1590 يوماً، على أن يكون تاريخ انتهاء الأشغال التعاقدية هو 15 مارس 2021، غير أن تنفيذ الأشغال واجه جملة من الصعوبات والعرقل التي أثرت على سير المشروع وأدت إلى تأخير في الإنجاز.

ونتيجة لذلك، تم فسخ الصفقة على مسؤولية المقاولة بتاريخ 16 ديسمبر 2024.

▪ معطيات بخصوص إدراج المشروع كمشروع كبير معطل:

- بادرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بصفتها وزارة الإشراف القطاعي بمقتضى مكتوبها المؤرخ في 9 جانفي 2025 بطلب إدراج "مشروع إتمام بناء المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت" ضمن قائمة المشاريع الكبرى المعطلة طبقاً لمقتضيات الأمر عدد 497 لسنة 2024 المؤرخ في 24 أكتوبر 2024 المتعلق بضبط الصيغ والإجراءات الخاصة بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى.

- تم عرض المشروع على الاجتماع الثالث للجنة المشاريع الكبرى المنعقد بتاريخ 27 فيفري 2025، حيث تمت الموافقة بمقتضى القرار عدد 4 منه على "استكمال كافة مكونات المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت عن طريق الإعلان عن استشارة، طبقاً لأحكام الأمر عدد 497 لسنة 2024 المؤرخ في 24 أكتوبر 2024 المتعلق بضبط الصيغ والإجراءات الخاصة بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى".

▪ بخصوص إجراءات إبرام الصفقات الخاصة بالمشروع:

- بمقتضى مراسلة واردة على الكتابة القارة للجنة المشاريع الكبرى بتاريخ 9 جويلية 2025، أحالت وزارة التجهيز والإسكان مقترنات إسناد الصفقات المتعلقة باستكمال مشروع بناء المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت، كما يلي:

✓ الاستشارة بالنسبة لـ "قسط الهندسة المدنية والطرقات والشبكات المختلفة"،

✓ التفاوض المباشر بالنسبة لأقساط السوائل والكهرباء والهاتف والشبكات الإعلامية مع مقاولات المناولة المنصوص عليها بالصفقة الأصلية المصادق عليها في صيغة قسط وحيد،

✓ الإعلان عن استشارة بالنسبة لقسطي الحماية من الحرائق والمصاعد،



✓ بمقتضى مراسلة إلكترونية واردة على الكتابة القارة للجنة المشاريع الكبرى بتاريخ 11 جويلية 2025، أحالت وزارة التجهيز والإسكان تقريراً محييناً تضمن ما يفيد بموافقة مقاولة "EBE" بتاريخ 10 جويلية 2025، على موافصلة إنجاز قسطي الحماية من الحرائق والمصاعد، وبذلك سيتم اعتماد التفاوض المباشر بالنسبة لهذين القسطين والعدول عن الاستشارة.

- وقد تم بمقتضى مراسلة إلكترونية ثانية واردة على الكتابة القارة للجنة المشاريع الكبرى بنفس التاريخ (11 جويلية 2025 على الساعة التاسعة ليلاً) أحالت وزارة التجهيز والإسكان تقريراً محييناً يتضمن القيمة الخاصة بمبالغ مشاريع العقود بالنسبة للأقساط الخاصة، وتم إرفاق الملف بالوثائق التالية:

- ✓ تقرير تقديم.
- ✓ تقرير تقييم عروض فنية ومالية (قسط الهندسة المدنية والطرق والشبكات المختلفة).

◆ بالنسبة لقسط الهندسة المدنية والطرق والشبكات المختلفة:

- تمت دعوة ست (6) مقاولات بتاريخ 19 ماي 2025 للتعبير عن اهتمامها للمشاركة في الاستشارة من بين المقاولات التي تتوفر لديها الإمكانيات المهنية والمالية وعبرت من بينها أربع (4) مقاولات عن نية المشاركة.
- تقدمت مقاولة "عبد المولى إخوان"، بطلب المشاركة وتم مدها بملف الاستشارة.
- تم تسليم ملف الاستشارة للمقاولات التي عبرت عن نية المشاركة ودعوتها لتقديم عروضها في أجل أقصاه يوم 16 جوان 2025 على الساعة التاسعة (09:00) صباحاً.
- تمت دعوة المقاولات المعنية لزيارة موقع الحضيرة بتاريخ 30 ماي 2025 وسجل حضور ثلاث (3) مقاولات من بين المقاولات المعنية.
- تم عقد جلسة فتح العروض بتاريخ 20 جوان 2025 على الساعة العاشرة (10:00) صباحاً، من قبل اللجنة الفنية المحدثة بوزارة التجهيز والإسكان طبقاً لأحكام الفصل 7 من الأمر عدد 497 لسنة 2024.
- تم تسجيل مشاركة ثلاثة (3) مقاولات،
- تم قبول عرضي مقاولتين، وهما:
 - ✓ مقاولة EGR
 - ✓ مقاولة مزهود وأبناؤه
- تم إقصاء عرض مقاولة "عبد المولى إخوان"، لوصوله بعد الأجال المحددة لقبول العروض.



- وقد كان الترتيب المالي كما هو مبين بالجدول:

العارض	المبلغ بالدينار قبل التثبت باحتساب التخفيض والأداءات	المبلغ بالدينار بعد التثبت باحتساب التخفيض والأداءات
الملف "ج" (تقديرات المصممين)	9 945 152,054	9 945 152,054
مقاولة مزهود وأبناؤه	15 195 684,384	15 267 077,720
مقاولة EGR	15 654 677,887	15 708 142,207

- ارتأت اللجنة الفنية المحدثة بوزارة التجهيز والإسكان طبقاً لأحكام الفصل 7 من الأمر عدد 497 لسنة 2024 دعوة المقاولة المقترح التعاقد معها إلى جلسة مناقشة لبعض الأسعار، وقد تم عقد الجلسة بتاريخ 7 جويلية 2025 التي أفضت إلى تخفيض أسعار 17 بنداً، بقيمة مالية قدرها 1.030.578,080 دينار.

- قدمت مقاولة "مزهود وأبناؤه" تخفيضاً جملياً إضافياً بنسبة 2 % على كامل عرضها، وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار الأسعار المتفق عليها خلال جلسة التفاوض حول الأسعار المتعلقة بالبنود المعنية، وبذلك، أصبح الفارق بالزيادة بين عرض المقاولة وتقديرات المصممين في حدود 38 % عوضاً عن 53 %، بينما بلغ الفارق بالنقصان مقارنة بمعدل العروض 13 %، بدلاً من 3 %.

- أصبح المبلغ الجملي للعرض، بعد المناقشة والتخفيض ومع احتساب الأداءات، 13.689.910,540 دينار.

♦ بالنسبة للأقساط الخاصة:

- تمت دعوة المقاولات المناولة المنصوص عليها بالصفقة الأصلية للتعبير على قبولها استكمال الأشغال المتعلقة بالأقساط الموكولة إليها في إطار الصفقة الأصلية، حيث أنه:
 ✓ بالنسبة لقسط السوائل، عبرت المقاولة عن موافقتها بتاريخ 9 جويلية 2025،
 ✓ بالنسبة لقسط الكهرباء، عبرت المقاولة عن موافقتها بتاريخ 9 جويلية 2025،
 ✓ بالنسبة لقسط الهاتف والشبكات الإعلامية، عبرت المقاولة عن موافقتها بتاريخ 9 جويلية 2025،

✓ بالنسبة لقسطي الحماية من الحرائق والمصاعد، عبرت المقاولة عن موافقتها بتاريخ 10 جويلية 2025، بعد أن كانت موافقتها بتاريخ 9 جويلية 2025، مشروطة بحذف التخفيض الأصلي الذي اقترحته صاحبة الصفقة الأصلية خلال المشاركة وتحسباً

.%15



- بمقتضى مراسلة إلكترونية واردة على الكتابة القارة للجنة المشاريع الكبرى بتاريخ 11 جويلية 2025 (الساعة التاسعة ليلا) أحالت وزارة التجهيز والإسكان تقريرا محينا تضمن ما يفيد بدعة المصممين لإعداد مشاريع الصفقات على أساس الكميات التي تم ضبطها بناء على الجرد الذي تم إعداده بعد فسخصفقة الأصلية.

- يبيّن الجدول التالي مبالغ مشاريع الصفقات المتعلقة بالأقساط الخاصة:

"المصاعد"	"الحماية من الحرائق"	"الهاتف والشبكات الإعلامية"	"الكهرباء"	"السوائل"	القسط
EBE	EBE	COGETEL	SEGE	كوتيماث	المقاولة
د 103 173,000	د 278 359,136	د 494 732,742	د 1 084 006,046	د 1 876 903,403	مبلغ الصفقة <u>(باعتبار الأداءات)</u>

▪ المقترح النهائي لوزارة التجهيز والإسكان، صاحب المنشأ المفوض، بخصوص إبرام الصفقات المتعلقة باستكمال أشغال مشروع بناء المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت:

تقترح وزارة التجهيز والإسكان، صاحب المنشأ المفوض، إبرام صفقات استكمال مشروع بناء المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت، المتعلقة بأقساط الهندسة المدنية والطرق والشبكات المختلفة والسوائل والكهرباء والهاتف والشبكات الإعلامية والحماية من الحرائق والمصاعد، كما يلي:

مبلغ الصفقة بعد التثبت باعتبار الأداءات و(طبيعة الأثمان)	مبلغ الصفقة قبل التثبت باعتبار الأداءات (طبيعة الأثمان)	المقاولة	القسط
د 13 689 910,540	د 13 689 910,540	مقاولة مزهود وأينازه	"الهندسة المدنية والطريق والشبكات المختلفة"
(أثمان غير قابلة للمراجعة)	(أثمان غير قابلة للمراجعة)		
د 1 632 853,438 • أثمان جديدة 117 868,905 د وفق ملحق مصادق عليه. (أثمان غير قابلة للمراجعة) • والباقي 514 984,533 د وفق الصفقة الأصلية (أثمان قابلة للمراجعة)	د 1 876 903,403 تضم أثمان جديدة (112 237,825 د) وفق ملحق مصادق عليه (أثمان غير قابلة للمراجعة) والباقي قابل للمراجعة.	كوتيماث	"السوائل"
د 1 086 809,924 • أثمان جديدة 912,500 د وفق محضر مناقشة أثمان. (أثمان قابلة للمراجعة) • والباقي 897,424 د وفق الصفقة الأصلية (أثمان قابلة للمراجعة)	د 1 084 006.046 895 093,546 د وفق الصفقة الأصلية (أثمان قابلة للمراجعة) د 188 912,500 د أثمان جديدة (غير قابلة للمراجعة)	SEGE	"الكهرباء"
د 494 732,742 (أثمان قابلة للمراجعة)	د 494 732,742 (أثمان قابلة للمراجعة)	COGETEL	"الهاتف والشبكات الإعلامية"



د 278 359,136 (أثمان قابلة للمراجعة)	د 278 359,136 (أثمان قابلة للمراجعة)	EBE	الحماية من الحرائق"
د 103 173,000 (صفقة أصلية: 102 306,000 د باعتبار أداء على القيمة المضافة 18 %) - بينما يطبق على الصفقة الحالية 19 %. (أثمان قابلة للمراجعة)	د 103 173,000 (صفقة أصلية: 102 306,000 د باعتبار أداء على القيمة المضافة 18 %) - بينما يطبق على الصفقة الحالية 19 %. (أثمان قابلة للمراجعة)	EBE	المصاعد"
د 17 285 838,780 يتوزع على مبلغين : د 13 996 691,945 (أثمان غير قابلة للمراجعة) د 3 289 146,835 (أثمان قابلة للمراجعة)			المجموع

▪ ملاحظات الكتابة القارة للجنة المشاريع الكبرى:

✓ بالنسبة لقسط الهندسة المدنية والطرقات والشبكات المختلفة:

- لم يتضمن الملف وثائق المنافسة، على غرار كراسات الشروط، وما يفيد توصل المقاولات بالمراسلات المتعلقة بالدعوة للتعبير عن الرغبة في المشاركة والمراسلات المتعلقة باستكمال الوثائق وكذلك الدعوات لزيارة موقع الحضيرة.
- استجابت أربع (4) مقاولات من بين ست (6) للدعوة الموجهة إليها للتعبير عن اهتمامها للمشاركة وقد سجل كذلك ترشح مقاولة "عبد المولى إخوان" التي لم تتم دعوتها لذلك.
- تضمن الملف ما يفيد بأنّ مقاولتين فقط من بين الثلاث (3) مقاولات التي شاركت في الاستشارة، بادرت بزيارة موقع الحضيرة.
- أفضت نتائج فتح العروض إلى قبول عرض كل من مقاولة «EGR» و مقاولة "مزهود وأبناؤه" وإقصاء عرض مقاولة "عبد المولى إخوان"، لوصوله بعد انتهاء الأجال المحددة لتقديم العروض (على الساعة 09:30 صباحاً، في حين أن آخر وقت حدّد للساعة 09:00).

- سُجّلت جلسة فتح العروض حضور "شركة مزهود وأبناؤه" فقط.

تم التنصيص تقرير التقييم أنّ عرض شركة "EGR" ورد بتاريخ 13 جوان 2025، في حين أنّ المقتطف من السجل الخاص بمكتب الضبط لم ينص على ورود عرض بهذا التاريخ.

- تضمنت المراسلات الموجهة إلى المقاولات لدعوتها للتعبير عن اهتمامها بالمشاركة في الاستشارة ما يفيد بأنّ الأجال المحددة لاستكمال الأشغال قدرت بـ 240 يوما، في حين أنّ الدعوة الموجهة لشركة "EGR" نصّت على أجل 150 يوما ويطرح التساؤل عن مدى تأثير هذا المعطى على العرض المالي لهذه الشركة.

- لم تصدر الدعوة الموجهة لشركة "EGR" للتعبير عن رغبتها في المشاركة جنّابة العميد العام للبنيات المدنية الذي قام بإصدار باقي الدعوات.



- لم يتضمن الملف التاريخ الذي استكملت فيه "شركة مزهود وأبناؤه" الوثائق المتمثلة في شهادة في الوضعية الجبائية والجدول التفصيلي للأثمان، لا سيما أنه تم تحديد آخر أجل لاستكمال الوثائق من قبل المقاولتين المشاركتين ليوم 20 جوان 2025.
- لم يتضمن الملف المعايير التي تم اعتمادها لاختيار قائمة المقاولات المقترح استشارتها، كما أنه لم يتضمن الوثائق المتعلقة بمنهجية التقييم المعتمدة في اختيار المقاولة المقترن التعاقد معها، وتعد هذه المعايير أساسية، سواء كان في تحديد القائمة أو تقييم العروض، من ذلك مخطط التعبئة الذي يعتبر في وضعية الحال من أهم العناصر الضامنة لحسن الإنجاز.
- يبيّن الجدول التالي المبالغ المقترحة من المقاولتين "مزهود وأبناؤه" و"EGR" وقدرات المصممين:

العارض	المبلغ بالدينار قبل التثبت باحتساب التخفيض والأداءات	المبلغ بالدينار بعد التثبت باحتساب التخفيض والأداءات	المصمم
الملف "ج" (تقديرات المصممين)	9 945 152.054	9 945 152.054	
"مقاولة مزهود وأبناؤه"	15 195 684 .384	15 267 077 .720	
EGR	15 654 677,887	15 708 142 .207	

- لم يتضمن الملف تصريحاً بخصوص مدى مقبولية المبلغ الجمي المقترح قبل مناقشة بعض الأسعار الفردية، علاوة على أنه لم يتضمن تبريرات بخصوص الفارق الهام بالزيادة بين تقديرات المصممين والعروض الواردة، حيث بلغ هذا الفارق 53% بالنسبة للعرض الأقل ثمناً و57% بالنسبة للعرض المرتب ثانياً.
- أفضت مناقشة سبعة عشر (17) سعراً إلى تخفيض بقيمة مالية قدرها 1.030.578,080 د، كما قدّمت مقاولة "مزهود وأبناؤه" تخفيضاً جملياً إضافياً نسبته 2% ليُصبح المبلغ الجمي المقترن التعاقد على أساسه بعد المناقشة والتخفيض باحتساب الأداءات 13.689.910,540 د.

► بالنسبة للأقساط الخاصة:

- تضمن محضر الاجتماع الثالث للجنة المشاريع الكبرى المنعقد بتاريخ 27 فيفري 2025 إقرار "استكمال كافة مكونات المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت عن طريق الإعلان عن استشارة، طبقاً لأحكام الأمر عدد 497 لسنة 2024 المؤرخ في 24 أكتوبر 2024 المتعلق بضبط الصيغ والإجراءات الخاصة بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى".
- لم يتضمن المحضر المذكور ما يفيد بإقرار لجنة المشاريع الكبرى اعتماد التعاقد بالتفاوض المباشر مع المقاولات التي كانت تتجزأ أشغال الأقساط الخاصة بصيغة المقاولة المتخلية.



- منذ الاجتماع الثالث للجنة المشاريع الكبرى المنعقد بتاريخ 27 فيفري 2025، لم تتم دعوة المقاولات المناولة للتعبير عن رغبتها في التفاوض المباشر، إلا بتاريخ 8 جويلية 2025.

- عبرت المقاولات "المناولة" المعنية عن موافقتها على مواصلة الإنجاز وقد تضمن الملف المبالغ المقترح التعاقد على أساسها دون أن يتضمن أي معطيات، على غرار تقديرات المصممين لهذه الأقساط الخاصة ومحاضر التفاوض ومشاريع عقود الصفقات.

- بناء على الملاحظات المذكورة أعلاه، اقترحت الكتابة القارة للجنة المشاريع الكبرى دعوة وزارة التجهيز والإسكان إلى ما يلي:
- ✓ استكمال الملف بتقديم الوثائق المكونة للاستشارة والتوضيحات المطلوبة وفقا للملاحظات المثاررة،
 - ✓ تبرير الفارق الهام بين تقديرات المصممين المحيطة التي بلغت قيمة 9 945 152,054 د وبين مبلغ عرض مقاولة "مزهود وأبناؤه" المقترح إسنادها الصفة في صيغته الأولية وبعد المناقشة والتخفيض.
 - ✓ الإقرار بمقبولية المبلغ الجملي المقترح ضمن العرض الأصلي لمقاولة "مزهود وأبناؤه" من عدمه.
 - ✓ تقديم الأسباب الموضوعية لاقتراح المقاولة المقترح إسنادها الصفة تخفيضا نسبته 2%.
 - ✓ موافاة لجنة المشاريع الكبرى بالوثائق المتعلقة بالتفاوض المباشر.
 - ✓ تقديم معطيات بخصوص التدابير والآليات التي سيتم اعتمادها للتنسيق بين المتدخلين في مختلف الأقساط لضمان الإنجاز في الآجال المحددة.

▪ إجابة وزارة التجهيز والإسكان بخصوص الملاحظات المثاررة:

♦ بخصوص نتائج الاستشارة المتعلقة بقسط الهندسة المدنية والطرقات والشبكات المختلفة:

✓ تضمنت الإجابة نسخة من كراس الشروط وكراس الشروط الإدارية الخاصة وكراس الشروط الفنية الخاصة وإطار جدول الأثمان ووثيقة التعهد، كما تضمنت نسخة من البريد الإلكتروني المتعلق بالدعوة إلى زيارة موقع الحضيرة ونسخة من محضر الزيارة الذي تم القيام بها بتاريخ 30 جوان 2025.



وقد أكدت وزارة التجهيز والإسكان على ما يلي:

- النقطة 1: ورود خطأ مادي في تقرير التقديم التكميلي، وتحديداً في النقطة الثانية الخاصة بـ "إجراءات إبرام الصفقات"، حيث تم تسجيل حضور ثلات (3) مقاولات من بين المقاولات الأربع (4) المدعومة، وذلك خلافاً لما ورد بالتقرير المذكور.
- النقطة 2: تم اختيار المقاولات المشاركة في الاستشارة المتحصلة على ترخيص بـ 0-ص4 أو أعلى، وقدرت الإدارية أن لها الضمانات المهنية والمالية لتنفيذ مثل هذا النوع من الأشغال.
- النقطة 3: يُعد سحب الوثائق الخاصة بالمنافسة من الإدارية بمثابة تعبير عن الموافقة على المشاركة. وقد تم سحب أربع (4) ملفات.
- النقطة 4: ورد عرض مقاولة "EGR" على مكتب ضبط الإدارية العامة للبنيات المدنية، أما العرضين المقدمين من قبل مقاولتي "مزهود وأبناؤه" و"عبد المولى إخوان"، فقد تم إيداعهما على مستوى مكتب الضبط المركزي للوزارة.
- النقطة 5: تم التقطن إلى الخطأ المتمثل في التنصيص على أجل قدره 150 يوماً صلباً الدعوة الموجهة إلى مقاولة "EGR" وقد تم إصلاحه في الإبان، علماً أن الآجال منصوص عليها بوضوح في كراس الشروط الإدارية الخاصة (240 يوماً).
- النقطة 6: صدرت الدعوة الموجهة إلى مقاولة "EGR" للتعبير عن رغبتها في المشاركة، عن مدير وحدة إنجاز مشروع بناء المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت، وذلك بعد التشاور مع المدير العام للبنيات المدنية الذي لم يكن متواجاً حينها بالإدارة.
- النقطة 7: تضمنت إجابة وزارة التجهيز والإسكان ما يفيد بتوصل الإدارية بشهادة في الوضعية الجبائية الخاصة بمقاولة "مزهود وأبناؤه"، بالإضافة إلى الجدول التفصيلي للأثمان.
- النقطة 8: في ما يتعلق بالمعايير المعتمدة لاختيار قائمة المقاولات المدعومة، فقد تم التوجّه حصرياً إلى المقاولات المتحصلة على ترخيص من الصنف بـ 0، صنف 4 أو أعلى، وهو ما يُعدّ في حد ذاته معياراً كافياً وضامناً لقدرتها على إنجاز الأشغال المطلوبة بكفاءة، نظراً لما يتطلبه هذا التصنيف من إمكانيات بشرية ومادية ومالية مثبتة.
- النقطة 9: يعتبر المبلغ الجملـي المقترـح من قبل مقاولة "مزهود وأبناؤه"، قبل مناقشة بعض الأسعار الفردية، مقبولاً إجمالاً ما عدا الأسعار المرتفعة الخاصة ببعض البنود التي تتطلب مناقشتها. أما في ما يتعلق بتبرير الفارق الهام بين تقديرات المصممين والعروض المالية الواردة، فذلك يعود للأسباب التالية:
 - طبيعة الأسعار المعتمدة ثابتة، مما يدفع المقاولات إلى احتساب هامش أمان لضمان تحقيق الأرباح.



• طبيعة الأسعار المعتمدة ثابتة، مما يدفع المقاولات إلى احتساب هامش أمان لضمان تحقيق الأرباح.

لتغطية النفقات غير المتوقعة.

- التعقيدات الخاصة بأشغال الاستكمال مقارنة بالأشغال الجديدة، إذ تستوجب التدخل على منشآت تم إنجازها بصفة جزئية، مع ما يرافق ذلك من صعوبات فنية يصعب تقديرها بدقة مسبقاً.
 - الطبيعة الخاصة والمكلفة للأشغال النهائية، على غرار الأشغال المعمارية الرفيعة أو النجارة، والتي غالباً ما يتم إنجازها من قبل حرفيين مختصين، مما يرفع الكلفة رغم محدودية الكميات.
- النقطة 10: في ما يتعلق بالتخفيفات، تجدر الإشارة إلى ما يلي:
- أولاً، اختيار الأسعار المتعلقة بالبنود السبعة عشر (17) موضوع المناقشة كان مبرراً، حيث تم بناءً على تحليل مفصل وعمق تم عرضه في تقرير التقييم، والذي بين أن هذه البنود تُعد من بين أكثر العناصر المساهمة في الفارق الكبير المسجل مقارنة بتقديرات المصممين، علمًا أن هذه الفوارق تبقى هامة، سواء تم اعتماد تقديرات المصممين أو العرض المرتب الثاني مالياً.
 - ثانياً، وبناءً على هذا التشخيص، تم توجيه مراسلة رسمية إلى مقاولة "مزهود وأبناؤه"، بتاريخ 4 جويلية 2025، دُعيت من خلالها إلى جلسة بالإدارة لمناقشة الأسعار الواردة ضمن هذه البنود بغية تقليل الفارق.
 - ثالثاً، التخفيفات الناتجة عن هذه المناقشة تم التوصل إليها إثر جلسة تم خلالها عرض الملاحظات الفنية والمالية المتعلقة بعرض مقاولة "مزهود وأبناؤه"، وتم التفاعل معها من قبل المقاولة بإيجابية، مما أفضى إلى تخفيض فعلي بقيمة 1.030.578,080 دينار.

علمًا أن التخفيض على المبلغ الجملـي، كان بموافقة المقاولة وبمبادرة منها، ويمكن أن يفسـر على أنه وسيلة لتعزيز موقعها التنافسي، خاصة في ظل الفارق الكبير بين تقديرات المصممين وعرض مقاولة "مزهود وأبناؤه".

♦ بخصوص مشاريع العقود المتعلقة بالأقساط الخاصة:

- النقطة 1: لم يتضمن محضر الاجتماع الثالث للجنة المشاريع الكبرى بتاريخ 27 فيفري 2025 صراحة إقرار التعاقد بالتفاوض المباشر، لكنه أقر استكمال المشروع عن طريق الاستشارة طبقاً لأحكام الأمر عدد 497 لسنة 2024، وهو ما يترك المجال لاختيار الصيغ الملائمة لكل مكون، بما ينسجم مع متطلبات النجاعة.
- وقد تم اعتماد التفاوض المباشر مع نفس المقاولات التي أجزت الأقساط الخاصة بصفة المناولة للأسباب التالية:



- التحّكم الفني: تتمتع المقاولات المعنية بمعرفة معمقة للأشغال التي تم تنفيذها سابقاً، مما يضمن استمرارية في الإنجاز وتحملاً لمسؤولية ما تبقى من الأشغال.
- الحفاظ على مخطط الإنجاز: يمكن مواصلة الأشغال دون تعديل في مخطط الإنجاز الأصلي، وهو ما يفضي إلى تفادي إعادة الدراسة التنفيذية التي تصبح غير ضرورية عند مواصلة الأشغال مع نفس المقاولات.
- اختصار الآجال: اللجوء إلى نفس المقاولات يُجنب الإجراءات المطلوبة المرتبطة بإطلاق دعوة جديدة إلى المنافسة، ويسمح باستئناف الأشغال في آجال قصيرة.
- الجدوى المالية: ستواصل المقاولات المناولة تطبيق أسعار الصفقة الأصلية التي تم فسخها مع مقاولات البناء والأشغال العامة "بن حليمة إخوان"، مع اعتماد التعديل المرتبط بتقلبات الأسعار فحسب، وفقاً للتشريع الجاري به العمل وفي إطار الحفاظ على المال العام.

- النقطة 2 : خلال الفترة الممتدة بين 27 فيفري و 8 جويلية 2025، تم القيام بعدد من الأعمال التمهيدية والعمليات الضرورية، من بينها تشخيص وضعية الأشغال، وذلك بهدف توفير كافة المعطيات الفنية والمالية اللازمة حتى تتمكن مقاولات المناولة، عند توجيه الدعوة الرسمية إليها، من اتخاذ قراراتها على بينة وعلى أساس واضح وشفاف.
- النقطة 3: عبرت المقاولات المعنية عن موافقاتها على مواصلة إنجاز الأشغال، وتم إدراج المبالغ المقترح التعاقد على أساسها، مع الإشارة إلى أن المنهجية المعتمدة في إعداد هذه المعطيات ترتكز على ما يلي:

- أشغال متبقية تم تقديرها على أساس الأثمان المعتمدة بالصفقة الأصلية التي تم فسخها مع مقاولات البناء والأشغال العامة "بن حليمة إخوان"، مع تطبيق مراجعة الأسعار بنفس المنهجية.
- بنود جديدة ضرورية لضمان وظيفية التجهيزات التي تم اقتناؤها بالمدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت (بالنسبة لقطع الكهرباء دون سواه)، وقد تم اعتماد أثمان جديدة بعد أن تمت مناقشتها بين الإدارة ومقاولة "مزهود وأبناؤه". وبالتالي، فإن هذه المنهجية تغني عن إعداد تقديرات.

كما أكدت وزارة التجهيز والإسكان على أنه سيتم:

- الأخذ بعين الاعتبار للاحظات الكتابة القارة للجنة المشاريع الكبرى بخصوص مشاريع تطويرية في قطاع التعليم والتكوين، عند إعداد العقود النهائية التي ستبرم بين الإدارة والمقاولات.



- اعتماد جملة من الإجراءات العملية لإحكام التنسيق بين مختلف المتدخلين وضمان حسن سير الأشغال وتكامل التدخلات، أهمها:

- تكليف رئيس مشروع من وزارة التجهيز والإسكان يتولى مهام التنسيق الفني ومتابعة تقدم الأشغال.
- إعداد رزنامة مفصلة توزع الأشغال بدقة حسب المراحل والمهام الموكولة لكل طرف.
- عقد اجتماعات دورية تجمع بين ممثلي وزارتي التجهيز والإسكان والتعليم العالي والبحث العلمي والمقاولين لحل جميع الإشكاليات إن وجدت.
- إلزام جميع المتدخلين باحترام رزنامة الإنجاز كما تم ضبطها، تفادياً لأي تأخير أو تعطيل في سير الأشغال.
- مقترح الكتابة القارة للجنة المشاريع الكبرى:

بناء على إجابة وزارة التجهيز والإسكان التي تضمنت أساساً تأكيدات على:

- توفر الضمانات اللازمة لإتمام إنجاز المشروع من قبل كل المقاولات،
- مقبولية الأسعار المقترحة من قبل كل المقاولات،
- اعتماد جملة من الإجراءات العملية لضمان حسن سير الأشغال وتكامل التدخلات.

تقترن الكتابة القارة للجنة المشاريع الكبرى على لجنة المشاريع الكبرى أن تتم المصادقة على إسناد صفقات استكمال مشروع بناء المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت، كما هو مبين بالجدول التالي:

القطط	المقاولة	مبلغ الصفقة (باعتبار الأداءات) (مع طبيعة الأثمان)
"الهندسة المدنية والطرقات والشبكات المختلفة"	مقاولة مزهود وأبناؤه	13 689 910,540 د
"السوائل"	كونيماث	1 632 853,438 د تضم : أثمان جديدة 868,905 117 د وفق ملحق مصادق عليه. (أثمان ثابتة وغير قابلة للمراجعة) والباقي 514 984,533 د وفق الصفقة الأصلية (أثمان قابلة للمراجعة)



1 086 809,924 د تضم :		
أثمان جديدة 912,500 د وفق محضر مناقشة أثمان.	SEGE	"الكهرباء"
(أثمان ثابتة وغير قابلة للمراجعة) والباقي 897,424 د وفق الصفة الأصلية (أثمان قابلة للمراجعة)	COGETEL	"الهاتف والشبكات الإعلامية"
د 494 732,742 (أثمان قابلة للمراجعة)	EBE	"الحماية من الحرائق"
د 278 359,136 (أثمان قابلة للمراجعة)	EBE	"المصاعد"
د 103 173,000 (صفقة اصلية: 306,000 د - اعتبار أداء على القيمة المضافة 18 % - بينما يطبق على الصفقة الحالية 19 %. (أثمان قابلة للمراجعة)		

ثم افتتحت السيدة رئيسة الحكومة باب النقاش، فكانت أهم التدخلات كما يلي:

▪ السيد الحبيب الدرديي، مكلف بتسهيل الهيئة العليا للطلب العمومي:

- بين أنّ محضر الاجتماع الثالث للجنة المشاريع الكبرى المنعقد بتاريخ 27 فيفري 2025، نصّ في القرار عدد 4 على ما يلي: "استكمال كافة مكونات المدرسة الوطنية للمهندسين بنزرت عن طريق الإعلان عن استشارة، طبقاً لأحكام الأمر عدد 497 لسنة 2024 المؤرخ في 24 أكتوبر 2024 المتعلق بضبط الصيغ والإجراءات الخاصة بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى"، وأضاف أنّ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كانت قد أكدت على أنه من المجدى اعتماد خيار مواصلة المقاولات المناولة المتعاقدة مع المقاولة المتخلية لإتمام إنجاز الأشغال المتعلقة بالأقساط الخاصة.

وعليه يكون من الأنجع، في إطار التحكم في الأجال والمصال العام ضماناً للاستمرارية في الإنجاز، اعتماد المقترح الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، على أن تتم الموافقة على ذلك صلب محضر الاجتماع الخامس للجنة المشاريع الكبرى من قبل أعضاء اللجنة، وبذلك لا تكون ثمة حاجة لتغيير نصّ القرار.



▪ السيد صلاح الزواري، وزير التجهيز والإسكان:

قدم عدداً من الإجابات بخصوص الملاحظات المقدمة من قبل الكتابة القارة لجنة المشاريع الكبرى حول إجراءات إبرام الصفقات الخاصة بالمشروع، وهي كما يلي:

- نصت كراسات الشروط على غرامات التأخير، وهي مبالغ مالية تفرض على المقاول في حال تأخره عن إنجاز الأشغال في الآجال المحددة بالعقد. ويتم تحديد هذه الغرامات بنسبة مائوية من قيمة الأشغال، وذلك وفقاً لبنود الصفة.
- كما نصت كراسات الشروط على عقوبات مالية تفرض على المقاول في حال عدم التزامه ببنود العقد، وذلك إضافة إلى العقوبات المتعلقة بالتأخير في تسليم الأشغال.
- تم، صلب ملف الاستشارة، اعتماد المعايير التي سيتم على أساسها اختيار المقاولات القادرة على تنفيذ المشروع، حيث تم بالنسبة لقسم الهندسة المدنية طلب اشتراط توفير ترخيص بـ 0 ص 4 أو أكثر، في ظل صعوبة إيجاد مقاولات قادرة على تحمل مسؤولية إتمام أشغال قامت بها مقاولة أخرى.
- تم توجيه دعوات إلى ست (6) مقاولات للتعبير عن رغبتها في المشاركة (6 مراسلات)، ويعُد سحب الوثائق الخاصة بالمنافسة من الإداره بمثابة تعبير عن موافقة المقاولات على المشاركة. وفي هذا الإطار، قامت ثلاثة (3) مقاولات بسحب الوثائق، وبالتالي، تم تحرير ثلاثة (3) وصلات سحب.
- كما عبرت مقاولة "عبد المولى إخوان" عن رغبتها في المشاركة بمبادرة منها، وقامت بدورها بسحب الوثائق الخاصة بالمنافسة. وبالتالي، يصبح العدد الجملي لوصلات سحب ملفات الاستشارة أربع (04).
- قامت ثلاثة (3) مقاولات بزيارة موقع الحضيرة، وهي "مزهود وأبناؤه" و"عبد المولى إخوان" و"EGR".
- بخصوص الملاحظة المتعلقة بأن تقرير التقييم نص على أن عرض مقاولة "EGR" ورد بتاريخ 13 جوان 2025، في حين أن المقتطف من السجل الخاص بمكتب الضبط لم ينص على ورود عرض بهذا التاريخ، تجدر الإشارة إلى أن مقاولة "مزهود وأبناؤه" و مقاولة "عبد المولى إخوان" قاما بإيداع عرضيهما بمكتب الضبط المركزي لوزارة التجهيز والإسكان بتاريخ 16 جوان 2025 تباعاً على الساعة 8.35 و 9.23 صباحاً، في حين أن عرض مقاولة "EGR" قد ورد على مكتب ضبط الإداره العامة للبنيات المدنية بوزارة التجهيز والإسكان بتاريخ 13 جوان 2025، وسيتم مد لجنة المشاريع الكبرى بنسخة من الظرف الخارجي لعرض مقاولة "EGR" مختومة من قبل مكتب الضبط المذكور.
- تمت دعوة "مقاولة مزهود وأبناؤه" لاستكمال وثيقة الجدول التفصيلي وأدلت بها.



- تم بعد تقييم العروض، اقتراح إسناد الصفة إلى صاحب العرض المالي الأدنى، الذي تضمن 17 بندًا ذات أثمان مشطة، وتمت دعوة "مقاولة مزهود وأبناؤه" لمناقشة الأثمان المقترحة، وبلغ المبلغ الجملي للعرض المالي المقترح التعاقد على أساسه بعد المناقشة والتخفيف، باحتساب الأداءات 13.689.910,540 دينار.
- أكد أنه سيتم بتاريخ 23 جويلية 2025 تمكين المقاولات المناولة المقترح إسنادها الأقساط الخاصة من التراخيص الالزمة، بما يمكن كلّ مقاولة من إنجاز الأشغال الراجعة لها بالنظر.
- اقترح أن تتم الموافقة من قبل لجنة المشاريع الكبرى على إسناد صفة "قسط الهندسة المدنية والطرقات والشبكات المختلفة" إلى مقاولة "مزهود وأبناؤه" وإسناد بقية الأقساط الخمسة للمقاولات المناولة الأخرى، ليتم في مرحلة لاحقة استكمال إجراءات التعاقد وإمضاء الصفقات والشروع في تنفيذ المشروع.
- أشار إلى أن الإجراءات المعمول بها بالنسبة للصفقات التي تقل قيمتها عن 5 مليون أورو، تقتضي أن تعلم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الممول "الوكالة الفرنسية للتنمية" بالتطورات المسجلة على مستوى صفة المشروع (فسخ الصفة الأصلية وإسنادها من جديد للمقاولات المقترح التعاقد معها لمواصلة إنجاز المشروع).
- وفي صورة عدم ممانعة الممول، يتم الانطلاق في استكمال المشروع وفق الإجراءات المعمول بها. ومن المنتظر أن يتم إسناد أذن بداية الأشغال في بداية شهر أوت 2025 واستكمال الإنجاز في ظرف ثمانية أشهر، مع ضرورة الحرص على التسريع في إجراءات إخلاء موقع الحضيرة من المعدات التابعة للمقاولة الأصلية المتخلية.
- أما في صورة رفض الممول، سيتم برمجة تمويل استكمال أشغال المشروع على ميزانية الدولة (مهمة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي)، ويتعين بالتالي العمل على رصد الاعتمادات الالزمة في الغرض.

▪ السيد مصطفى الفرجاني، وزير الصحة:

- أشار إلى أن محضر الاجتماع الثالث للجنة المشاريع الكبرى المنعقد بتاريخ 27 فيفري 2025 تضمن إقرار لجنة المشاريع الكبرى استكمال كافة مكونات المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت عن طريق الإعلان عن استشارة، طبقا لأحكام الأمر عدد 497 لسنة 2024 المؤرخ في 24 أكتوبر 2024 المتعلق بضبط الصيغ والإجراءات الخاصة بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى، ولم يتضمن المحضر المذكور ما يفيد بإقرار لجنة المشاريع الكبرى اعتماد التعاقد بالتفاوض المباشر مع المقاولات التي كانت تتجزأ أشغال الأقساط الخاصة بصيغة المناولة مع المقاولة المتخلية.



▪ **السيد وجدي الهذيلي، وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية:**

- دعا ولاية بنزرت إلى اتخاذ الإجراءات القانونية الازمة لإخلاء موقع المشروع بالتنسيق مع وزارة الداخلية، وذلك بعد أن قامت المقاولة المتخلية بغلق المنافذ المؤدية إليه بغير وجه حق وعدم إخلاء موقع الحضيرة.

▪ **السيدة مشكاة سلامة الخالدي، وزيرة المالية:**

- أكدت على أهمية إخلاء موقع حضيرة المشروع من المعدات التابعة لمقاولة البناء والأشغال العامة "بن حليمة إخوان" المتخلية لمواصلة استكمال المشروع.

- أوضحت أن الاعتمادات المخصصة لإنجاز المشروع المتأتية من القرض المسند من الممول بقيمة حوالي 7 مليون دينار موجودة بالحساب الخاص للمشروع بالبنك المركزي التونسي.

▪ **السيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط:**

- بين أنه تم تمويل المشروع بقرض بقيمة 15 مليون أورو مسند من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية وتم إبرام خمسة ملاحق تمديد في آجال صرف اعتمادات القرض، آخرها إلى غاية 30 جوان 2027.

- دعا إلى العمل على التوافق حول التمشي المقترن لاستكمال أشغال مشروع المدرسة الوطنية للمهندسين بنزرت بالنسبة لصفقة الهندسة المدنية والأقساط الخاصة اعتبارا لأهمية الكلفة الجملية لهذه الأقساط الستة البالغة 18 مليون دينار.

- أكد على أن الاعتمادات المخصصة لإنجاز المشروع المتأتية من القرض المسند من الممول موجودة بالحساب الخاص للمشروع بالبنك المركزي التونسي وسيتم إعلام الممول بخصوص التمشي الذي سيتم إقراره لمواصلة إنجاز المشروع.

وأكّدت السيدة رئيسة الحكومة على أنه يتعين على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي اتخاذ كل الإجراءات الازمة بالتنسيق مع كل الجهات المعنية ليتم إخلاء موقع حضيرة المشروع من المعدات التابعة لمقاولة البناء والأشغال العامة "بن حليمة إخوان" المتخلية.

ثم أحالت السيدة رئيسة الحكومة الكلمة إلى السيد رشيد عامري، وزير النقل، الذي تولى تقديم العرض التالي:



III. إنجاز ميناء المياه العميقة ومنطقة الخدمات اللوجستية بالنفيضة:

▪ معطيات حول الدور الاستراتيجي لمشروع إنجاز ميناء بالمياه العميقة ومنطقة الخدمات اللوجستية بالنفيضة:

- الإطار العام لإنجاز المشروع: مشروع ذو أولوية وطنية تمت المصادقة عليه من قبل الهيئة الوطنية الموافقة على المشاريع العمومية منذ تاريخ 24 جويلية 2019.
- ارتباط المشروع بتوجهات الدولة الاستراتيجية أو القطاعية أو تلك المتصلة بالتنمية الجهوية والمحلية: مشروع هام وهيكلي للاقتصاد التونسي ويتمثل في تطوير البنية التحتية المينائية، وهو يستجيب للتوجهات الاستراتيجية في مجال النقل ويأخذ بعين الاعتبار التحولات الجديدة لقطاع النقل البحري على المستوى الدولي.
- إحداث ميناء من الجيل الجديد مطابق للمواصفات الدولية من جودة وسلامة وبيئة واستقطاب لأكبر البوارخ المتداولة على الصعيد الدولي، مما يجعل تونس مركزاً دولياً للخدمات وقطباً اقتصادياً وتجارياً وصناعياً هاماً لإسداء خدمات مندمجة للنقل واللوจستية مع توفير مواطن شغل.

▪ معطيات حول الهيكل العمومي المبادر بعرض المشروع ومكوناته:

- الهيكل العمومي المبادر بعرض المشروع على لجنة المشاريع الكبرى:
- شركة ميناء النفيضة: مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية، أحدثت بالأمر الحكومي عدد 1006 لسنة 2018 المؤرخ في 06 ديسمبر 2018 المتعلق بإحداث شركة ميناء النفيضة وبضبط تنظيمها الإداري والمالي وطرق تسيرها.
- وزارة الأشراف: وزارة النقل.

• مكونات المشروع:

- مرکب مينائي بمساحة تقارب 3300 هكتار (1232 هك للمنطقة المينائية و 2087 هك للمنطقة اللوجستية) (معطيات أبريل 2025)، يتكون من:
 - محطة حاويات،
 - محطة متعددة الاختصاصات،
 - منطقة للخدمات اللوجستية.
- الرصيد العقاري المتوفر لهذه المرحلة يفوق 3000 هكتار، منه ما يفوق 1000 هكتار للمنطقة المينائية وما يفوق 2000 هكتار للمنطقة اللوجستية.



▪ الأشغال والأعمال المقترن إنجازها والتي بصدق الإنجاز والمرحلة التي وصلت إليها عملية تنفيذ المشروع:

- يتضمن المشروع إنجاز أهم المتطلبات الازمة للميناء (مخرجات دراسة سنة 2018):
 - ✓ كاسرات الأمواج (مبرمج 1500 م و 800 م)
 - ✓ جهر قناة الوصول (مبرمج طول 2300 م وعرض 350 م وعمق 19 م)
 - ✓ دائرة الدوران (مبرمج على الأقل 900 م) وحوض الميناء
 - ✓ طريق الوصول إلى الميناء
 - ✓ محطة الحاويات (عمق مبرمج 18 م)
 - ✓ محطة متعددة الاختصاصات (عمق مبرمج 15 م)
 - ✓ تهيئة المسطحات لكل محطة
 - ✓ المباني ورصف الوحدات العائمة.
- ملف التهيئة الخارجية للمشروع، والمتمثل في تحديد الحاجيات المتعلقة بالبنية التحتية والشبكات الخارجية الازمة مثل الطرق السيارة والسكك الحديدية والكهرباء والغاز والمياه والاتصالات والتصرف في المياه المستعملة (حسب آخر تحيين للكلفة في ديسمبر 2022 فهي تفوق 700 مليون دينار).

- التنصيص على مكاتب المساعدة الفنية والتنسيق الفني إن وجدت أو الحاجة الى اللجوء إليها: سيتم اللجوء لاختيار مكتب دراسات بالتزامن مع انطلاق الأشغال وذلك لتقديم الإحاطة والمتابعة الفنية للمشروع.

- نتائج دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشروع:

- تم إعداد دراسة لكافة الجوانب الفنية والاقتصادية والبيئة في الفترة الممتدة بين سنتي 2006 و2010.
- تم سنة 2018 تحيين دراسة السوق والدراسات الاقتصادية والمالية والفنية وإعداد ملف طلب عروض لإنجاز محطة الحاويات موضوع المرحلة الأولى من ميناء النفيضة بطريقة EPC (المُنجزة خلال الفترة 2006-2010).
- إبراز عائدات الاستثمار المقترن القيام بها من حيث التنمية والنمو والتشغيل والقيمة المضافة المرتفعة (حسب دراسة تم إعدادها سنة 2018):



✓ نسبة المردودية الداخلية (Taux de Rentabilité Interne) حوالي 10,5%.

- ✓ قيمة صافية (VAN Valeur Actualisée Nette) : بنسبة تحين 8%， تبلغ 335 مليون دولار على مدة استرجاع محددة بـ 10 سنوات.
- ✓ القيمة الاقتصادية المالية الصافية (Valeur économique nette actuelle) : 8 مليار دولار.
- ✓ معدل العائد الاقتصادي (Retour sur investissement économique) : % 54
- ✓ خلق حوالي 52 ألف موطن شغل بصفقة مباشرة.

▪ معطيات بخصوص تمويل المشروع:

- الكلفة التقديرية لمشروع إحداث ميناء بالمياه العميقة ومنطقة الخدمات اللوجستية: تفوق 3000 مليون دينار (تكلفة تقديرية سيقع تحينها بعد القيام بكلة الدراسات اللازمة في الغرض).
- بالرجوع إلى التجارب السابقة في مجال إنجاز المشروع منذ 2006 وإلى حد هذا التاريخ، فإن الملف مر بعدة مراحل وشهد صعوبات من جوانب صيغة الإنجاز وخاصة في ما يتعلق بآليات التمويل وباعتبار وضعية المالية العمومية الصعبة.
- تم على إثر سلسلة جلسات مجالس وزارية منعقدة على التوالي بتاريخ 26 جانفي 2017 و 16 أوت 2018 و 01 مارس 2019 إقرار جملة من الإجراءات، ومن أهمها:

- تغيير صيغة التمويل ليصبح LANDLORD والتي تقضي تقسيم نسب التمويل بصفة محددة بين القطاع العام والقطاع الخاص، علما أن هذه الطريقة معتمدة حاليا على الصعيد الدولي.
- إحداث شركة ميناء النفيضة يُعهد لها السهر على إنجاز وتطوير وصيانة الميناء ومنطقة الخدمات اللوجستية بالنفيضة وإسناد اللزمات لاستغلال مختلف الممتلكات الراجعة لها بالنظر وإبرام عقود الشراكة حسب التشريع الجاري بها العمل المتعلقة باللزمات وعقود الشراكة بين القطاع العام والخاص.
- تم بتاريخ 24 جويلية 2019 إقرار إدراج المشروع ضمن المشاريع ذات الأولوية طبقا للأمر عدد 394 لسنة 2017 المؤرخ 29 مارس 2017.



• تم بتاريخ 21 ديسمبر 2021 إسناد الموافقة المبدئية لفائدة شركة ميناء النفيضة على منح ضمان الدولة لإنجاز المشروع أي ضمان القروض التي سيتم إبرامها في الغرض لتنفيذ المشروع والمقدّرة في تلك الفترة وفق الدراسة المنجزة بـ 769 مليون دولار بناء على توصيات المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 16 أوت 2019 الذي أقرّ اتخاذ كافة الإجراءات الالزامـة من قبل الهيـاكل المعنية لتوفـير التمويلـات وكذلك ضمان الدولة لتأمين موافـصلة المشروع.

▪ الوضعية العقارية للمشروع:

- يتم التنسيق حالياً بصفة حثيثة ومتواصلة مع الجهات المعنية من وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية وديوان قيس الأراضي والمسح العقاري وولاية سوسة لاستكمال الإجراءات ذات الصلة لغاية تخصيص الأراضي الالزامـة للمشروع:
- بالنسبة للمنطقة المينائية:

✓ التحويلـ بمساحة 73 هـك بتاريخ 8 ماي 2025.
✓ بحـث عقارـي منـجـز بتاريخ 4 ماـي 2025 بالـنـسـبة لـلـأـرـاضـيـ الـتـيـ عـلـىـ مـلـكـ الدـوـلـةـ: قائـمةـ بـيـانـيـةـ لـلـأـرـاضـيـ المـسـنـدـةـ (فـيـ طـورـ التـنـسـيقـ مـعـ دـيـوـانـ قـيـسـ الـأـرـاضـيـ وـالـمـسـحـ العـقـارـيـ لـإـعـدـادـ الـمـلـفـ قـصـدـ تـوجـيهـ لـوزـارـةـ أـمـلـاـكـ الدـوـلـةـ وـالـشـؤـونـ العـقـارـيـةـ لـمـوـاصـلـةـ إـلـيـرـاءـاتـ).
-

بالـنـسـبةـ لـمـنـطـقـةـ الـخـدـمـاتـ الـلـوـجـسـتـيـةـ:
✓ تمـ الشـرـوعـ فـيـ إـلـيـرـاءـاتـ التـحـوـزـ مـنـ قـبـلـ لـجـنـةـ الـاسـتـقـصـاءـ وـالـمـصالـحةـ.
✓ يتمـ الـعـلـمـ عـلـىـ ضـمـ بـعـضـ الـمـسـاحـاتـ الـمـتـواـجـدـةـ بـالـمـنـطـقـةـ لـفـائـدـةـ الـمـشـرـوـعـ (الـشـرـكـةـ الـتـونـسـيـةـ لـلـكـهـرـبـاءـ وـالـغـازـ،ـ "ـقـرـيـةـ الـكـمـلـةـ").

- تـمـثـلـ أـهـمـ إـلـيـرـاءـاتـ الـمـنـتـظـرـةـ لـضـمـانـ التـصـفـيـةـ الـعـقـارـيـةـ لـلـمـرـكـبـ الـمـيـنـائـيـ (الـمـنـطـقـةـ الـمـيـنـائـيـةـ)ـ وـالـمـنـطـقـةـ الـلـوـجـسـتـيـةـ):

✓ إـعـطـاءـ الـأـوـلـوـيـةـ لـهـذـاـ الـمـلـفـ مـنـ قـبـلـ الـجـهـاتـ الـمـعـنـيـةـ لـلـتـسـرـيـعـ فـيـهـ،ـ وـذـلـكـ بـالـنـظـرـ لـلـإـلـيـرـاءـاتـ الـقـانـوـنـيـةـ الـمـضـبـوـطـةـ فـيـ مـجـالـ التـصـفـيـةـ الـعـقـارـيـةـ وـتـفـاديـ التـعـطـيلـ عـنـ الـشـرـوعـ فـيـ إـنـجـازـ الـمـشـرـوـعـ وـاحـتـرـامـ الرـزـنـامـةـ الـمـبـرـمـجـةـ.
✓ دـعـوةـ وزـارـةـ الـمـالـيـةـ لـتـوـفـيرـ الـاعـتـمـادـاتـ الـضـرـورـيـةـ لـاقـتنـاءـ الـأـرـاضـيـ الـمـشـمـولـةـ بـحـوزـةـ الـمـشـرـوـعـ بـنـاءـ عـلـىـ تـقـارـيرـ الـاخـتـبـارـ الـتـيـ يـتـمـ إـعـدـادـهـاـ مـنـ مـصـالـحـ رـفـقـةـ الـوـلـيـةـ أـمـلـاـكـ الدـوـلـةـ وـالـشـؤـونـ الـعـقـارـيـةـ).



✓ دعوة وزارة المالية لتوفير الاعتمادات المطلوبة في أسرع الأجال، والمقدرة بحوالي 23 مليون دينار، بناء على تقرير الاختبار المعد من مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بتاريخ 4 ديسمبر 2024.

▪ معطيات بخصوص الدراسات والترخيص الإدارية المتعلقة بالمشروع
- تم إعداد دراسة تشمل كافة الجوانب الفنية والاقتصادية والبيئية في الفترة من 2006 إلى 2010.

- تم العدول بالنسبة للصيغة التي تم اختيارها BOT والمتمثلة في تولي المستثمر البناء والاستغلال بصفة كاملة وعلى كاهله، مما جعل المستثمر يضع شروطا صعبة لا يمكن قبولها من الدولة التونسية.

- تم تحيبن هذه الدراسة سنة 2018 (تحيبن دراسة السوق والدراسات الاقتصادية والمالية والفنية وإعداد ملف طلب عروض لإنجاز محطة الحاويات موضوع المرحلة الأولى من ميناء التفريضة بطريقة EPC)، وذلك بناء على توصيات المجلس الوزاري المضيق المنعقد بتاريخ 26 جانفي 2017 والذي أقر اعتماد طريقة LANDLORD لإنجاز المشروع.

▪ معطيات بخصوص صيغة ورزنامة إنجاز المشروع :

- إنجاز المشروع: تم اقتراح إنجاز المشروع بكامل مكوناته بصفة مندمجة.

- الرزنامة التقريرية لإنجاز المشروع:

- ✓ اختيار المتعامل الاقتصادي : السّداسي الأول من سنة 2026.
- ✓ برمجة الشروع في الأشغال : سنة 2027.
- ✓ برمجة مدة الأشغال : خمس سنوات
- ✓ برمجة الاستغلال : موقي سنة 2031.

▪ التحديات المتعلقة بإنجاز المشروع:

- مشروع ضخم وينجز لأول مرة بالبلاد التونسية في المجال المينائي،
- الإسراع في تمكين تونس من انتهاز فرصة ثمينة للتموقع بالبحر الأبيض المتوسط بإحداث ميناء من الجيل الجديد ومنطقة خدمات لوجستية من الطراز العالمي Hub Logistique باعتماد التكنولوجيات الحديثة والذكاء الاصطناعي والتأقلم مع تطور المجال البحري واللوجستي،



- الملاعنة بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي لهذا المشروع بالنظر لتأثيراته الإيجابية على جميع القطاعات وبلغ الغايات المنشودة بالضغط على الكلفة وربح الوقت في عبر البضائع والإشعاع على المناطق الداخلية وخلق مواطن شغل هامة وبالتالي تحقيق الأهداف المرسومة على الصعيد الوطني بمخطط التنمية 2026-2030،
- توفير آليات التمويل من قبل الجهات المعنية باعتماد مقاربة جديدة، في كف احترام السيادة الوطنية وحسن إدارة المشروع.

▪ مقتراح السيد وزير النقل:

- تصنيف مشروع إنجاز ميناء المياه العميقة ومنطقة الخدمات اللوجستية كمشروع كبير ذي طابع استراتيجي طبقاً لأحكام الأمر عدد 497 المؤرخ في 24 أكتوبر 2024 والمتعلق بضبط صيغ الإجراءات الخاصة بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى.

▪ مقتراحات الكتابة القارة للجنة المشاريع الكبرى:

- تقدمت وزارة النقل بصفتها وزارة الإشراف القطاعي بمقتضى مكتوبها المؤرخ في 02 ماي 2025 بطلب إدراج "مشروع ميناء النفيضة" ضمن المشاريع الكبرى ذات الطابع الإستراتيجي.
- تمت دراسة المشروع من كافة الجوانب الفنية والاقتصادية والبيئية خلال الفترة الممتدّة بين 2006 و2010، غير أنه ومنذ ذلك التاريخ لم يتم الانطلاق في إنجاز المشروع، الذي اعترضته عدة صعوبات من حيث اختيار الصيغة الأفضل للإنجاز وإيجاد الآليات المناسبة للتمويل.
- لم يتم إلى غاية هذا التاريخ تحديد آلية للتمويل،
- آخر إجراء تم اتخاذه هو تغيير طريقة التمويل لتصبح بصيغة تقسيم نسب التمويل بصفة محددة بين القطاع العام والقطاع الخاص "LANDLORD"، ولم يتضمن الملف ما يفيد باتخاذ أي إجراء آخر في علاقة بتمويل المشروع.
- لا تتلاءم طريقة الإبرام المقترحة خلال هذا الاجتماع من قبل وزارة النقل (صفقة بالتفاوض المباشر) مع صيغة التمويل (LANDLORD)، باعتبار أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص لا تعدّ صفقة عمومية على معنى الفصل 3 من الأمر 1039 لسنة 2014 الذي عرف الصفقات العمومية على أنها "عقود كتابية تبرم من قبل المشترين العموميين مقابل قصد إنجاز طلبات عمومية".



- تبعاً لما أفادت به وزارة النقل من أنه:
 - ✓ لم يتم إلى غاية هذا التاريخ تحديد آلية لتمويل المشروع،
 - ✓ آخر إجراء تم اتخاذه هو تغيير طريقة التمويل لتصبح بصيغة تقسيم نسب التمويل بصفة محددة بين القطاع العام والقطاع الخاص "LANDLORD"، ولم يتضمن الملف ما يفيد باتخاذ أي إجراء آخر في علاقة بتمويل المشروع.

وبناءً على المعطيات المبينة أعلاه، ترى الكتابة القارة للجنة المشاريع الكبرى أن:

- ✓ طريقة الإبرام المقترحة والمتمثلة في إبرام صفقة بالتفاوض المباشر لا تتلاءم مع نوعية إنجاز واستغلال هذا المشروع.
- ✓ لم يتم تقديم أي مقترن من وزارة النقل بخصوص آلية لتمويل إنجاز المشروع.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- أن الفصل 2 من الأمر عدد 497 لسنة 2024 عرف المشاريع العمومية الكبرى ذات الطابع الإستراتيجي بتلك المنجزة من قبل الهياكل العمومية أو لفائدة لها بتمويل منها أو عن طريق ميزانية الدولة أو هبات أو قروض خارجية.
- أن طريقة التمويل للمشروع غير واضحة حاليا.

- أنه وفقاً لمقتضيات الفصل 4 من الأمر عدد 497 لسنة 2024 تختص لجنة المشاريع الكبرى بالمصادقة على صيغة المشاريع الكبرى وإبداء الرأي في مقترنات إسناد الصفقات الخاصة بتنفيذ هذه المشاريع والتي يتم إبرامها تطبيقاً لمقتضيات الفصل 6 من هذا الأمر وفقاً لإحدى الصيغ الخاصة التي جاء بها الأمر والمتمثلة في الاستشارة أو التفاوض المباشر أو التفاوض المباشر المسبق بانتقاء.

- أنه بناءً على ما سبق وفي ظل عدم ضبط آلية واضحة لتمويل وعدم التوصل إلى نتائج مثمرة باعتماد آلية الشراكة بين القطاع العام والخاص، يقترح دعوة وزارة النقل إلى مزيد التعمق في دراسة الملف، من خلال إجراء ما يلي:

- ✓ تحيين الدراسات ومزيد إثرائها، ذلك أن الدراسات التي يتم اعتمادها حالياً منجزة في الفترة 2006-2010 ولم يتم تحيinها،
- ✓ استكمال كل الإجراءات الخاصة بالتصفية العقارية للمشروع وتغيير صيغة الأداء من

وتحيين المساحة،



✓ تحديد صيغة الإنجاز والاستغلال عند الاقضاء وفقاً لدراسة معمقة تأخذ بعين الاعتبار القدرة على التمويل والقدرة على استقطاب مستثمرين وتحديد فرضيات واضحة قابلة للتنفيذ.

✓ تفادي الأخطاء التي تعلقت بطلب العروض السابق الخاص بأشغال المرحلة الأولى من إنجاز ميناء المياه العميقة بالنفيضة، والنظر في صيغة إعلان طلب عروض مقترن بتمويل، الذي يمكن أن يكون عمومياً أو خاصاً أو مشتركاً.

ثم افتتحت السيدة رئيسة الحكومة باب النقاش، فكانت أهم التدخلات كما يلي:

▪ السيد وجدي الهذيلي، وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية:

- أكد على أهمية المشروع وأن مصالح الوزارة تعمل على استيفاء إجراءات تحرير الحوزة العقارية ل كامل المشروع بالتنسيق مع جميع الهيئات المتدخلة خصوصاً من خلال التنسيق المستمر على المستوى الجهوبي.

- دعا شركة ميناء النفيضة إلى عقد جلسات عمل مع الإدارة العامة للاقتناء والتحديد التابعة للوزارة حرصاً على نجاعة الإجراءات.

- بين ما يلي:

• بالنسبة للعقارات الراجعة بالملكية لخواص: تم انتزاع القطعتين اللاثيتين للمشروع الماسحتين بعد التحديد النهائي 73 هـ 36 آر 84 ص بموجب الأمر عدد 321 لسنة 2023 وتم ترسيم أمر الانتزاع المذكور بالسجل العقاري ونقل ملكية القطعتين المنتزعتين للدولة وتسلمت الإدارة شهادتي ملكية في شأنهما باسم الدولة "الملك العمومي البحري".

وتولت المصالح الجهوية للوزارة بتاريخ 07 جويلية 2023 إحالة ملف الانتزاع إلى السيد والي سوسة للإذن بإشهر أمر الانتزاع، وتم الانتهاء من إجراءات الإشهار وتلقي الاعتراضات، كما تم الانتهاء من تبليغ الإعلامات بالانتزاع، وتم بالتنسيق مع المكلف العام بنزاعات الدولة استصدار أذون قضائية للتحوز بالقطعتين المنتزعتين وتكليف أحد عدول التنفيذ بتنفيذها وقد تم تحويل الشركة بالقطعتين المنتزعتين.

• بالنسبة للعقارات التابعة للملك العمومي البحري (02 قطع مساحتها 527 هـ 93 آر 57 ص): تبين حسب مثال المشروع أنهما يقعان داخل حدود الملك العمومي والتحريج ترتيباً وبالتالي فإن وضعيهما تعتبر متساوية.



- بالنسبة للعقارات الراجعة لملك الدولة الخاص (08 قطع مساحتها 343 هك 15 آر 49 ص): قامت المصالح الجهوية للوزارة بمعاينات ميدانية لجميع القطع الدولية المشمولة بالحوزة العقارية للمشروع، وذلك بتاريخ 04 مارس 2025 بحضور ممثلي عن شركة ميناء النفيضة وتعهدت المصالح المركزية للوزارة بنتائج هذه المعاينات لمواصلة إجراءات تحرير الحوزة العقارية، ويتم التنسيق حاليا مع الشركة لموافقة الوزارة بملف محين بخصوص هذه العقارات.
 - بالنسبة للمنطقة اللوجستية المحاذية لميناء المياه العميقة بالنفيضة: تم خلال جلسة العمل المنعقدة بتاريخ 25 فيفري 2025 الاتفاق على برجمة معاينات ميدانية لقطع الدولية التابعة للمنطقة اللوجستية وقد تم تكوين لجنة تضم الجهات المتدخلة وأنهت لجنة الاستقصاء والمصالحة الأعمالي الميدانية.
- أشار إلى أن الوزارة أحالت ملفا معدا من قبل شركة ميناء النفيضة على لجنة الاستقصاء والمصالحة في مادة الانتزاع ثم تم عقد جلسة تنسيقية بمقر الولاية بتاريخ 04 جويلية 2025 وتمت إثارة جملة من المسائل العقارية (أراضي تخص قرية الكلمة والمقبرة الإسلامية والشركة التونسية للكهرباء والغاز وجزء من الأراضي المنتزعة لفائدة مطار النفيضة الدولي) وطلب السيد رئيس لجنة الاستقصاء والمصالحة إخراج هذه المساحات من الحوزة العقارية لمشروع الميناء المياه العميقة بالنفيضة ومد الشركة بمثال أشغال خصوصية مختلفة محين حتى يتسمى لها التعهد بالملف ومواصلة الإجراءات.
- أفاد، في نفس السياق، بأنه تم عقد جلستي عمل بمقر شركة ميناء النفيضة، الأولى بتاريخ 13 فيفري 2025 للنظر في ملف تخصيص الأراضي التي على ملك الدولة الخاص، حيث تم الاتفاق خلالها على أن تتولى الشركة إنجاز مثل أشغال مختلفة محين يحدد بدقة المساحات المراد تخصيصها بالمنطقة المينائية حسب ما تراه مناسبا بخصوص المساحات الإضافية والجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ 18 أفريل 2025 بخصوص قطع أرض تقاطع متواجدة بالمنطقة المينائية وبمنطقة الخدمات اللوجستية وحوزة مطار النفيضة تمسح 70 هك تقريبا وقد تمت التوصية، خلال هذه الجلسة، أن تعد الشركة ملفا فنيا عقاريا وتنسق مع سلطة الإشراف حول إخراج مساحة التقاطع من الملك العمومي للمطارات وضمهما لمشروع ميناء المياه العميقة ومنطقة الخدمات اللوجستية.
- **السيد حبيب عبيد، وزير البيئة:**



- دعا شركة ميناء النفيضة إلى عقد جلسات عمل مع وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي، وبخصوص إزالة وهدم الإنشاءات غير المرخص فيها على الملك العمومي التserri والمتواجدة بحوزة المشروع.

■ **السيدة مشكاة سلامة الخالدي، وزيرة المالية:**

- أشارت إلى أنه يتوجه تحبين كلفة مشروع ميناء المياه العميقة بالنفيضة المقدرة بحوالي 3000 مليون دينار.

■ **السيد مصطفى الفرجاني، وزير الصحة:**

- أكد على ضرورة التوقي من المضاربة العقارية في الحوزة العقارية للمشروع، باعتبار أنه ما زال في مرحلة الفكر و خاصة الأخذ بعين الاعتبار للطابع السيادي للمشروع في علاقة بالتحولات الجيوسياسية التي يعرفها العالم خلال هذه الفترة.
- اقترح إحداث لجنة وزارية متعددة الاختصاصات تتولى متابعة مختلف جوانب هذا المشروع الهام حفاظا على السيادة الوطنية.
- دعا إلى الحرص على حسن الإعداد الجيد لمختلف جوانب المشروع خاصة المالية منها والأخذ بعين الاعتبار ضمن كلفة المشروع، كلفة الربط بالطرق وبمختلف شبكات المستلزمين (الكهرباء والغاز والماء والاتصالات...).

■ **السيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط:**

- أفاد بأنه تم التوصل من قبل وزارة النقل بطلب للبحث عن تمويل مشروع ميناء المياه العميقة بالنفيضة بكلفة 3200 مليون دينار، داعيا إلى ضرورة تحديد الصيغة المثلثة التي سيقع اعتمادها لإنجازه.
- اقترح إحداث لجنة وزارية متعددة الاختصاصات تحت إشراف رئاسة الجمهورية لمتابعة هذا المشروع الهام.

■ **السيد صلاح الزواري، وزير التجهيز والإسكان:**

- دعا إلى التحوط من الجوانب المتعلقة بالتمويل وأجال تنفيذ المشروع، مشيرا إلى أنه يتوجه الأخذ بعين الاعتبار أن الممولين الدوليين لهم إجراءاتهم الخاصة عند تمويل المشروع.

■ **السيد رشيد عامري، وزير النقل:**

- أشار إلى عدم إمكانية تمويل إنجاز مشروع ميناء المياه العميقة بالنفيضة على كاهل ميزانية الدولة اعتباراً للكلفة المرتفعة، مؤكداً على ضرورة الإسراع بتنفيذ هذا المشروع الإستراتيجي خلال الخمس سنوات القادمة تفادي المنافسة في هذا المجال على المستوى التنموي الإقليمي.



- بين أنه من المنتظر أن تفوق الكلفة المحينة لمشروع ميناء المياه العميقة ومنطقة الخدمات اللوجستية بالنفيضة قيمة 4000 م.د، في حين أن الكلفة الأولية قدرت بقيمة 3000 م.د، دون اعتبار تهيئة منطقة الخدمات اللوجستية ومشاريع التهيئة الخارجية.

▪ **السيد الحبيب الدرديي، مكلف بتسخير الهيئة العليا للطلب العمومي:**

- بين أنه في ظل عدم اقتراح صيغة معينة لإنجاز والاستغلال من قبل وزارة النقل، مقرنة بدراسة معمرة تأخذ بعين الاعتبار القدرة على التمويل واستقطاب المستثمرين وتحديد فرضيات واضحة قابلة للتنفيذ، لا يمكن اعتماد الصيغ والإجراءات الخاصة بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى كما حددتها الأمر عدد 497 لسنة 2024 المؤرخ في 24 أكتوبر 2024 لإنجاز مشروع ميناء المياه العميقة بالنفيضة.

- اقترح أن يتم التفكير في اعتماد طلب عروض مسبوق بانتقاء أولي لشركات أو مجمع شركات، مقرن بتمويل، بما يمكّن من حسن الاختيار وتفادي بعض الاختيارات والنتائج التي لا تتلاءم والتوجهات والسياسات العامة لتونس.

وأكّدت السيدة رئيسة الحكومة على أهم النقاط التالية:

- ضرورة حصر الرؤية والتمويلات المطلوبة لإنجاز مشروع ميناء المياه العميقة بالنفيضة بكل دقة، بناء على دراسة معمرة تقوم بها في الغرض وزارة النقل وشركة ميناء النفيضة.

- إعادة طلبات العروض في صيغة الهندسة والمشتريات والبناء والتمويل (Engineering, Procurement, Construction and Financing) للحصول على تمويلات خارجية تمكّن من التسريع في الإنجاز، مع اعتماد المرحلية وذلك بإنجاز المشروع على أقساط مع إعطاء الأولوية، في مرحلة أولى، لإنجاز قسط وظيفي.

وبعد مزيد التداول والنقاش، أفضت أعمال لجنة المشاريع الكبرى إلى ما يلي:

I. بخصوص مشروع بناء المستشفى الجاهي صنف "ب" بسيطة:



1. الموافقة على مقترح وزارة التجهيز والإسكان المتمثل في إسناد الصفقات المتعلقة بـ "القصرين"، كما هو مبين في الجدول التالي:

طبيعة الأثمان	مبلغ الصفة بالدينار (باعتبار الأداءات)	المقاولة	القسط
ثابتة وغير قابلة للمراجعة	11. 646. 658,389	مقاولة بنى هلال لأشغال العامة	"الهندسة المدنية والطرقات والشبكات المختلفة"
قابلة للمراجعة	1. 999. 513,553	القروي وشركاؤه	"السوائل"
	919. 793,864	SEGE	"الكهرباء"
	327. 063,170	EBE	"الحماية من الحرائق"
	304. 598,231	SIT	"الهاتف والشبكات الإعلامية"

2. دعوة وزاري الصحة والمالية إلى التنسيق المشترك لتوفير الاعتمادات اللازمة لاستكمال أشغال مشروع بناء المستشفى الجاهي صنف "ب" بسيطة والعمل على خلاص المقاولات المكلفة بإنجازه في الأجال المحددة لها.

3. دعوة وزاري الصحة والتجهيز والإسكان إلى الانطلاق في استكمال أشغال مشروع المستشفى الجاهي صنف "ب" بسيطة بولاية القصرين في بداية شهر أوت 2025 وتشكيل فريق عمل مشترك يكلف بمتابعة كل مراحل المشروع بصفة مستمرة إلى حد إنتهاء الأشغال في الأجال المحددة لها.

II. بخصوص استكمال أشغال مشروع المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت:

4. إلغاء القرار عدد 4 المنصوص عليه في محضر الاجتماع الثالث للجنة المشاريع الكبرى المنعقد بتاريخ 27 فيفري 2025، الآتي نصّه:

- "استكمال كافة مكونات المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت عن طريق الإعلان عن استشارة، طبقاً لأحكام الأمر عدد 497 لسنة 2024 المؤرخ في 24 أكتوبر 2024 المتعلق بضبط الصيغ والإجراءات الخاصة بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى"،

وذلك حفاظاً على المال العام واختصاراً للأجال وضماناً للنجاعة بالمحافظة على مخطط إنجاز المشروع.



وتعويضه بما يلي:

- استكمال كافة مكونات المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت، عن طريق:

- الإعلان عن استشارة بالنسبة لقسط الهندسة المدنية والطرقات والشبكات المختلفة.
- اعتماد التعاقد بالتفاوض المباشر مع نفس المقاولات المناولة التي كانت بصدده إنجاز أشغال الأقساط الخاصة في إطار الصفة الأصلية التي تم فسخها على حساب المقاولة.

وذلك طبقاً لأحكام الأمر عدد 497 لسنة 2024 المؤرخ في 24 أكتوبر 2024 المتعلق بضبط الصيغ والإجراءات الخاصة بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى.

5. الموافقة على مقترح وزارة التجهيز والإسكان المتمثل في إسناد الصفقات المتعلقة باستكمال أشغال مشروع المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت، كما هو مبين في الجدول التالي:

طبيعة الأثمان	مبلغ الصفة (باعتبار الأداءات)	المقاولة	القسط
(أثمان غير قابلة للمراجعة)	13 689 910,540 د	مقاولة مزهود وأبناؤه	"الهندسة المدنية والطرقات والشبكات المختلفة"
117 868,905 د (غير قابلة للمراجعة) 1 514 984,533 د (قابلة للمراجعة)	1 632 853,438 د	كوتيماث	"السوائل"
188 912,500 د (غير قابلة للمراجعة) 897 897,424 د (قابلة للمراجعة)	1 086 809,924 د	SEGE	"الكهرباء"
(أثمان قابلة للمراجعة)	494 732,742 د	COGETEL	"الهاتف والشبكات الإعلامية"
(أثمان قابلة للمراجعة)	278 359,136 د	EBE	"الحماية من الحرائق"
(أثمان قابلة للمراجعة)	103 173,000 د	EBE	"المصاعد"



6. دعوة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمالية إلى التنسيق المشترك ل توفير الاعتمادات اللازمة لاستكمال أشغال مشروع المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت والعمل على خلاص المقاولات المكلفة بإنجازه في الآجال المحددة لها.

7. دعوة وزارة الداخلية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة ليتم إخلاء حضيرة المشروع فورا.

8. دعوة وزارة الاقتصاد والتخطيط إلى التنسيق مع الوكالة الفرنسية للتنمية بخصوص التمشي الذي تم إقراره لاستكمال أشغال مشروع المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت.

III. بخصوص مشروع إنجاز ميناء بالمياه العميقة ومنطقة الخدمات اللوجستية بالنفيضة:

9. دعوة وزارة النقل إلى القيام بإجراءات الإعلان عن طلب عروض مقترن بتمويل ومبوبق بانتقاء أولي، مع استكمال إجراءات تحرير الحوزة العقارية للمشروع والقيام بدراسة معقمة تأخذ بعين الاعتبار القدرة على التمويل واستقطاب المستثمرين وتحديد فرضيات واضحة قابلة للتنفيذ.

IV. نقاط أخرى:

10. دعوة وزارة تكنولوجيات الاتصال إلى التسريع في إتمام تركيز المنظومة الإعلامية لمتابعة المشاريع العمومية ودعوة كل الوزارات إلى الانخراط فيها وإدراج البيانات الخاصة بها على هذه المنظومة.

11. دعوة وزارة تكنولوجيات الاتصال إلى التسريع في نسق استكمال كل مشاريع الرقمنة والتحول الرقمي للإدارة، مع الانطلاق في مرحلة أولى، بالهيأكل العمومية التي تتعامل مباشرة مع المواطن والمستثمر.

12. دعوة كل الوزارات إلى تركيز نظام الجودة بها وبكافية الهياكل العمومية تحت إشرافها، مع الانطلاق في مرحلة أولى، بتلك التي تتعامل مباشرة مع المواطن والمستثمر، وأخذ هذا المعطى بعين الاعتبار في إطار إعداد ميزانياتها.

وبذلك أنهت اللجنة أعمالها ورفعت الجلسة.

رئيسة الحكومة

سمحة

سارة الزعفراني الزنذري

